

مجلة البحوث المحاسبية

<https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx>



أثر هيكل الرقابة الداخلية على التصنيف الائتماني في ظل الدور المعدل للأبعاد المالية للشركات

دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية

هبة إبراهيم عبدالعزيز يوسف

مدرس المحاسبة، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، مصر

تاريخ النشر الإلكتروني: ديسمبر-2024

للتأصيل المرجعي: يوسف ، هبة إبراهيم عبدالعزيز. أثر ممارسات تمهيد الدخل على العلاقة بين القدرة الإدارية وقابلية القوائم المالية للمقارنة دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية

، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 11 (4)،

المعرف الرقمي: 10.21608/abj.2024.397325

أثر هيكل الرقابة الداخلية على التصنيف الائتماني في ظل الدور المعدل للأبعاد المالية للشركات

دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية

هبة إبراهيم عبدالعزيز يوسف

مدرس المحاسبة، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، مصر

تاريخ المقال

تم استلامه في 13 نوفمبر 2024، وتم قبوله في 13 ديسمبر 2024، هو متاح على الإنترنت ديسمبر 2024

ملخص الدراسة

الهدف: هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الأبعاد المالية في تعديل العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومستوى التصنيف الائتماني للشركات، وذلك من خلال التطبيق على عينة من الشركات المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. **التصميم والمنهجية:** اعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المحتوى في فحص التقارير المالية خلال الفترة الزمنية من عام 2017م إلى عام 2022م، وتتكون عينة الدراسة من 61 شركة موزعة على القطاعات الستة السابقة، وفي إطار سلسلة زمنية مكونة من 6 سنوات متتالية لتصبح العينة النهائية للدراسة مكونة من 366 مشاهدة (61 شركة × 6 سنوات)، وباستبعاد المشاهدات ذات القيم المفقودة البالغة 37 مشاهدة، وباستبعاد القيم الشاذة والمتطرفة والبالغة 41 مشاهدة لتصبح العينة النهائية للدراسة 288 مشاهدة. بغرض اختبار فرضين رئيسيين لتوضيح أثر هيكل الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني، وأيضاً معرفة مدى تأثير الأبعاد المالية على العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية والتصنيف الائتماني. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى وجود تأثير طردي معنوي لفاعلية الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني، وتوصلت أيضاً إلى وجود تأثير طردي معنوي للأبعاد المالية على العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومستوى التصنيف الائتماني. **التوصيات:** ضرورة تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات لكي تتلاءم مع أهداف وسياسات المنشأة، وأيضاً تبني إرشادات وتوجيهات لتصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية بفاعلية في بيئة الأعمال المصرية بما يتناسب مع إمكانات وظروف كل منشأة، والأحوال البيئية المحيطة بها. وأيضاً ضرورة تعزيز الاستقلال الحقيقي لإدارة المراجعة الداخلية والعمل على عقد دورات لموظفي قسم الائتمان لتفهم وإدراك دور وأهمية المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار الائتماني الصائب.

المصطلحات الدالة: هيكل الرقابة الداخلية، التصنيف الائتماني، الأبعاد المالية للشركات.

Summary

Objective: The current study aims to identify the role of financial dimensions in modifying the relationship between the effectiveness of internal control and the level of credit rating of companies, through application to a sample of Egyptian companies listed on the Egyptian Stock Exchange. **Design and methodology:** The study relied on the content analysis method in examining financial reports during the period from 2017 to 2022. The study sample consists of 61 companies distributed across the six sectors, and within a time series of 6 consecutive years, so that the final sample of the study consists of 366 observations (61 companies × 6 years), and by excluding observations with missing values amounting to 37 observations, and by excluding abnormal and extreme values amounting to 41 observations, the final sample of the study becomes 288 observations. **In order to test two main hypotheses to clarify the impact of the internal control structure on the level of credit rating, and also to know the extent of the impact of financial dimensions on the relationship between the internal control structure and credit rating.** **Results:** The study found that there is a significant direct effect of the effectiveness of internal control on the level of credit rating, and also found that there is a significant direct effect of financial dimensions on the relationship between the effectiveness of internal control and the level of credit rating. **Recommendations:** The need to develop internal control systems in light of information technology to be compatible with the goals and policies of the firm, and also adopt guidelines and directives to design and implement internal control effectively in the Egyptian business environment in a manner that is consistent with the capabilities and circumstances of each establishment, and the surrounding environmental conditions. Also, the need to enhance the real independence of the internal audit department and work on holding courses for credit department employees to understand and realize the role and importance of internal audit in the process of making the right credit decision.

Key words: Internal Control Structure, Credit Rating, Financial Dimensions of Companies

القسم الأول

الإطار العام للدراسة

1/1 المقدمة:-

تسعى الشركات إلى التوسع في مجال الأعمال وتطبيق مبدأ الاستمرارية، فضلاً عن مواكبة التطورات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. ولتحقيق ذلك، تحتاج هذه الشركات إلى قاعدة عمليات قوية تنطلق منها الخطط الإستراتيجية التي تضعها الإدارة، ويُعد هيكل الرقابة الداخلية الأساس الذي ينظم أعمال الشركة لتحقيق أهدافها، كونه يساهم في حماية الأصول، وكذلك رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال توفير معلومات دقيقة في التقارير المالية، ويُعد هذا النظام جزءاً من الإطار الذي يحدده معيار (COSO) وقد أظهرت الأزمات المالية أهمية وجود هيكل رقابة داخلية فعال، حيث إنه يؤثر بشكل كبير في تحسين أداء الشركات وجعل تقاريرها أكثر دقة وموثوقية. ويعتبر هيكل الرقابة الداخلية Internal control structure من الأنظمة الحيوية التي

تساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية، فهو يشمل كافة الأنشطة المتعلقة بالإدارة الإستراتيجية، العمليات الإدارية، والتصنيفات الائتمانية (موسي، 2023؛ عطية وعلي، 2024؛ Hu et al., 2021).
يُعتبر أحد الأسباب الرئيسة لإعداد تقارير مالية محرفة هو انخفاض فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة، حيث إن الهدف من إنشاء هيكل الرقابة الداخلية طبقاً لتقرير لجنة COSO، يتمثل في تقديم توكيد معقول (وليس مطلقاً) بشأن تحقيق ثلاثة أهداف وهي: ضمان كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية والالتزام بالقوانين واللوائح وإعداد قوائم مالية صادقة ويمكن الاعتماد عليها، ويعد هيكل الرقابة الداخلية أحد الدعائم الأساسية لتحقيق جودة التقارير وإمكانية الاعتماد على هذه التقارير، ويساهم وجود هيكل رقابة داخلية فعال في الشركة في تقديم تأكيدات تتعلق بمصداقية التقارير المالية ودقة عمليات إعداد التقارير المالية، ولكن في ظل انخفاض فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة، سوف تتخضع جودة التقارير المالية للشركة، ولن يستطيع هيكل الرقابة الداخلية في هذه الحالة منع واكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية (موسي، 2023؛ COSO, 1992).

كما يُعتبر هيكل الرقابة الداخلية أداة لخدمة وتحقيق أهداف الإدارة في مجال الرقابة، فهي تمثل إحدى وسائل اكتشاف أي أخطاء أو انحرافات في تطبيق الإجراءات والضوابط المقررة من قبل الإدارة، وذلك عن طريق حصول الإدارة على تأكيدات عن مدى فعالية النظم والضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية المطبقة، ولهذا ازدادت الحاجة إلى وجود رقابة داخلية كنشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة على مدها بهذه التأكيدات والضمانات ومعرفة مدى الالتزام بتطبيق اللوائح والتعليمات عند دراسة وتقييم طلبات منح الائتمان لضمان تصويب قراراتها الائتمانية (عبدالله، 2024؛ Lobo et al., 2020).

ومع زيادة نمو الأسواق المالية العالمية بمرور الوقت، وزيادة درجة تعقيد الهياكل الرأسمالية للشركات فضلاً عن زيادة درجة عدم ثمائل المعلومات بين أصحاب المصالح الإدارة، مما زادت الحاجة إلى التأكيد على الجدارة الائتمانية للشركات من قبل متخصصين ذوي خبرة، الأمر الذي استلزم ضرورة وجود رأي ذي مصداقية يعكس الوضع المالي والتنافسي للشركة (حسين، 2020؛ محمد وآخرون، 2024؛ Janardhanan & Uma, 2020).
ومن هنا نشأت شركات التصنيف الائتماني Rating Credit Corporate من صميم الحاجة إلى دليل إرشادي نزيه يسترشد به المستثمرون للاطمئنان على الجهة التي يستثمرون أموالهم فيها ففي الماضي كانت المعاملات الاقتصادية تتم بين أطراف يعرف بعضهم البعض، إلا أن تطور الأسواق المالية وانفتاحها وسرعتها، ووجود عدد كبير من المتعاملين أدى إلى ظهور نقص في المعلومات المتعلقة بالمتعاملين، حيث ظهرت الحاجة لجهات تقدم معلومات موجزة وسهلة الفهم وموثوقة عن مستوى المخاطر المرتبطة بالشركات، ومن هنا ظهرت شركات التصنيف الائتماني (Wang, 2020; Mock, 2012) حيث تعددت الجهات التي تقوم بإصدار التصنيفات بالإضافة لظهور أنواع مختلفة من تلك التصنيفات، حيث تشير البيانات 2 أن هناك أكثر من 290

وكالة تصنيف ائتماني منتشرة حول العالم، وتختلف هذه الشركات فيما بينها ومع مرور الوقت أصبح لتلك التصنيفات تأثير قوي وأصبح يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية (النويران، 2021).

ووفقاً لوكالات التصنيف العالمية الائتمانية يهيمن عليهم ثلاث وكالات كبرى Standard and Poor's (S&P)، Moody's Fitch وتعد القوائم المالية أحد المدخلات الرئيسية في نماذج قياس التصنيف الائتماني الخاصة بها، وفي هذا الصدد تعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة لأغراض الائتمان إذا كانت لديها القدرة على تفسير وشرح التصنيف الائتماني لشركة وبعبارة أخرى، حيث يؤدي تبني IFRS إلى وجود بيئة معلوماتية جيدة، وفي هذه الحالة يمكن افتراض أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها تمت بموجب IFRS، ويدل ذلك على فعالية النظم والضوابط والإجراءات الخاصة بهيكل الرقابة الداخلية المطبق، وبالتبعية يؤدي إلى تحسين التصنيف الائتماني (حسين، 2020؛ Moody's, 2010, Fitch, 2004; Basu & Naughton, 2020; S & P, 2008; 2020; 2018).

وعليه يمكن القول بأنه يجب على مانحو الائتمان بصفة عامة، ووكالات التصنيف الائتماني بصفة خاصة، الاهتمام بوجود هيكل رقابة داخلية فعال وذلك للحصول على المعلومات المحاسبية التي من خلالها يتم قياس التصنيف الائتماني للشركات، حيث أكدت Standards and Poor's على أن جودة المعلومات المحاسبية أحد الجوانب الهامة في التصنيف الائتماني للشركات، ويختلف هيكل الرقابة الداخلية حسب طبيعة العمل وحجمه، وذلك في ضوء وجود مجموعة من الأبعاد المالية التي تختلف من شركة إلى أخرى حسب حجمها مثل: درجة الرفع المالي والسيولة ونسب النمو والربحية ونسبة التدفقات النقدية التشغيلية.

1/2 مشكلة الدراسة:

لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة الوحدات الاقتصادية ومن ثم زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في سبيل تحقيق أهدافها، وفضلاً عن تعقيد النواحي الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة أعمالها، وبالتالي كان نظام الرقابة الداخلية أمراً حتماً تقتضيه الإدارة، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة، إذ أن نظام الرقابة الداخلية يوفر الحماية العملية لإنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة، وكذلك يشكل أحد أهم الإجراءات التي تتخذها الشركات لمواجهة المخاطر والحد منها، فمن خلال وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفاعلية يمكن تقليل احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن (حسين، 2020؛ عبد الرحيم، 2021; Basu & Naughton, 2020; Bhattacharya & Sharma, 2019).

نالت الرقابة الداخلية والتقرير عنها بقدر كبير من الاهتمام من جانب الجهات المهنية والتنظيمية والهيئات التشريعية ويعد تقرير لجنة المنظمات الراعية COSO والصادر عام 1992 بعنوان "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية" هو الإطار الرائد في ذلك المجال والتحول الجذري في تطور مفهوم الرقابة الداخلية، حيث تبنته العديد

من الجهات المهنية على مستوى العالم. وقد عرف هذا الإطار الرقابة الداخلية بأنها عملية تتأثر بالعديد من الأطراف المعنيين، مثل مجلس الإدارة والأفراد الآخرين في الشركة، ويتم تصميمها لتوفير تأكيد معقول Reasonable Assurance وليس مطلق Absolute بشأن كل من: إمكانية الاعتماد على القوائم المالية، كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة علي، 2020؛ أبو العلا، 2021 1992 ; COSO, Phornlaphatrachakorn, 2019 2013 ; COSO, ;).

حيث تعتبر صناعة قرار ائتماني خال من المخاطر ليس بالأمر السهل لأنه يمثل سلسلة من الحلقات المترابطة مع بعضها البعض، والتي لا يجب إغفال إحداها لأنها تؤثر على ما بعدها، فهذا تبذل الشركات دائماً جهوداً لتشديد الرقابة على كل هذه الحلقات قبل وبعد صياغة القرار الائتماني بهدف الحد من المخاطر المحيطة بهذا القرار الأخير، وذلك عن طريق دعم أنظمة العمل لديها ومراقبتها والتي تستهدف التحقق من سلامة القرارات الائتمانية ومتابعة الائتمان الممنوح والحصول على الضمانات الكافية والتأمين عليها (السيد وشوربه، 2022؛ Janardhanan & Uma, 2020).

وعليه يعتبر هيكل الرقابة الداخلية من أهم وسائل التصدي للمخاطر ومعالجة الانحرافات في أوانها خاصة فيما يتعلق بالقرارات الائتمانية، ولتوفير السلامة فيما يتعلق بالقرارات التي تخص العمليات الائتمانية يجب تعزيز هيكل الرقابة الداخلية، فضلاً عن دورها الكبير في تجنب المخاطر المصاحبة للقرار الائتماني، إذ يتم تحديد وتنظيم قواعد هذا النظام من قبل إدارة المنشأة بهدف التأكد من احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية قبل وبعد إصدار القرار الائتماني، إذ تسعى المنظمات جاهدة لوضع هيكل رقابي داخلي فعال له القدرة على الضبط والكشف المبكر عن المخالفات والانحرافات عند دراسة وتقييم طلبات الائتمان والتي قد تحدث بصفة تلقائية أو بشكل متعمد وتتفادى المنشأة من خلال الرقابة الداخلية التعرض للمخاطر المحيطة بالقرارات الائتمانية حيث إن الشركات التي يخفض فيها مستوى فعالية هيكل الرقابة الداخلية تقل قدرتها على الوفاء بالديون وذلك إلى جانب تأثير الأبعاد المالية المصاحبة للمنشأة وتأسيساً على ماسبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي :- ما هو أثر هيكل الرقابة الداخلية على التصنيف الائتماني في ظل الدور المعدل للأبعاد المالية للشركات؟ وينقسم إلى تساؤلات فرعية على النحو التالي:-

1- هل يؤثر هيكل الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني؟

2- كيف تؤثر الأبعاد المالية للشركة على العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية والتصنيف الائتماني؟

3/1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في معرفة أثر هيكل الرقابة الداخلية على التصنيف الائتماني في ظل الدور المعدل للأبعاد المالية للشركات، وذلك بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف لابد من تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي ترتبط بالهدف الأساسي للدراسة، والمتمثلة فيما يلي:-

1. دراسة تأثير هيكل الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني.
2. معرفة مدى تأثير الأبعاد المالية على العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية والتصنيف الائتماني.

4/1 أهمية الدراسة.

أولاً: الأهمية العلمية

تُعد الدراسة الحالية امتداداً للأدبيات المحاسبية التي سعت إلى قياس تأثير هيكل الرقابة الداخلية على التصنيف الائتماني في ظل الدور المعدل للأبعاد المالية للشركات، هذا من شأنه أن يسهم في تفسير الاختلاف بين الشركات من حيث جودة بيئتها المعلوماتية وقدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة، بالإضافة إلى ارتباطه بجودة التقارير المالية ومركزها التنافسي.

ثانياً: الأهمية العملية

يؤدي وجود هيكل رقابة داخلية فعال إلى رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل لموارد الشركة. حيث يعتمد المستثمرون وكافة الأطراف المتعاملة مع المنشأة على التصنيف الائتماني لقياس مستوى المخاطر المالية وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وبذلك فإن عدم دقة هذا التصنيف تضر بمصالح هذه الفئات والأطراف المتعددة، التي جانب مساعدة الشركة على حماية أصولها من الاختلاس وسوء الاستخدام، وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية، والمحافظة على العمل وفقاً للسياسات المحاسبية، مما أدى إلى ازدياد الاهتمام بهيكل الرقابة الداخلية ودورها في اكتشاف الانحرافات والأخطاء قبل وقوعها لإمكانية تجنبها وتصحيحها أيضاً، والتأكد من الالتزام بالسياسات الموضوعية. حيث يعتبر قياس التصنيف الائتماني للشركات من المحددات الهامة لتكلفة التمويل وشروط المديونية، بمعنى الشركات التي لديها تصنيف ائتماني جيد يمكنها الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر، والوصول إلى الأسواق المالية العالمية.

1- 5/1 فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة وتساؤلات الدراسة تعتمد هذه الدراسة على عدد من الفروض، وذلك على النحو التالي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاختلاف هيكل الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للأبعاد المالية على العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية والتصنيف الائتماني.

1/6 منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الشق النظري للدراسة، وذلك لتحليل واستقراء الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي تتمثل في: هيكل الرقابة الداخلية، التصنيف الائتماني، الأبعاد المالية للشركات، ومن ثم يتم اشتقاق فروض البحث القابلة للاختبار

في البيئة المصرية، كما يعتمد البحث على منهج تحليل المحتوى Content Analysis، إذ يتم تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة المالية من عام 2017 إلى عام 2022م.

7/1 خطة الدراسة:

تم تقسيم خطة الدراسة على النحو التالي:

القسم الأول : الإطار العام للدراسة.

القسم الثاني: التأصيل العلمي لمتغيرات الدراسة.

القسم الثالث: تحليل متغيرات الدراسة وتحديد الفجوة البحثية واشتقاق فروض الدراسة.

القسم الرابع : منهجية الدراسة التطبيقية.

القسم الخامس: النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

قائمة المراجع.

القسم الثاني

التأصيل العلمي لمتغيرات الدراسة

2/1 مفهوم هيكل الرقابة الداخلية (المفهوم، المكونات، المقاييس):

إن زيادة واتساع نطاق الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها الشركات على اختلاف أنواعها وأشكالها أدى إلى زيادة وإبراز الرغبة في الحصول على تقييم داخلي مستقل لفاعلية الإدارة، وهذا ما يدخل في نطاق عمل هيكل الرقابة الداخلية والتي تعد من أهم الأدوات الرقابية حيث تعددت التعاريف الخاصة بها من قبل الهيئات والمنظمات الدولية المختصة فضلاً عن المختصين منها: المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين عرف هيكل الرقابة الداخلية بالخطة التنظيمية، وكل الطرق والمقاييس المحتملة داخل المنشأة من أجل حماية الأصول، وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية، والإبقاء على المحافظة على السير وفقاً للسياسات المحاسبية، بينما عرفتها اللجنة الاستشارية للأعضاء المحاسبين: بأنها البرامج التنظيمية، والطرق والإجراءات المستعملة داخل الشركة التي تعمل على حماية أصولها، وذلك بهدف مراقبة ورفع الأداء وضمان تطبيق تعليمات الإدارة Lobo (et al., 2020 ؛ حسين، 2020؛ عبدالله، 2024).

ويمثل تقرير لجنة (COSO, 1992) مرحلة تحول جذرية في تطور مفهوم هيكل الرقابة الداخلية وكذلك في تقاريرها عنه، ثم التعريف الذي انتهجته (COSO, 2013)، حيث تم تعريف الرقابة الداخلية بأنها: عملية ينفذها مجلس الإدارة والإدارة والمتعاونون، والتي تهدف إلى توفير تأكيد معقول بشأن كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وإمكانية الاعتماد على التقارير المالية ومدى تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، ويتكون هيكل الرقابة الداخلية من خمسة مكونات وهي: بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة

الرقابة والمعلومات والاتصالات والمتابعة، ويقصد بفعالية هيكل الرقابة الداخلية قدرة هيكل الرقابة الداخلية على تحقيق أهدافه (Clinton et al., 2014; Janardhanan & Uma, 2020; ابو العلا، 2021; COSO, 1992; COSO, 2013; Phornlaphatrachakorn, 2019).

ويُعرف هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية بأنه كافة السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تتبعها الإدارة لمساعدتها في تحقيق أهدافها والتي تتمثل في ضمان أداء الشركة لمهامها بفعالية وكفاءة، ويتضمن الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعية وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ وضمان دقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها والثقة فيها وتقديمها في الوقت المناسب (عبد الوهاب وشحاته، 2019; Janardhanan & Uma, 2020).

وفي نفس الاتجاه عرف كل من (Xue & Ying, 2020; Hope & Lu, 2020; عبدالله، 2024، هشام، 2020) هيكل الرقابة الداخلية بأنه الخطة التنظيمية وجميع الإجراءات والمقاييس المتبناة من قبل الشركة من أجل ضمان السير الحسن لجميع الوظائف وضمان صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن الأنظمة المعلوماتية في الشركة، بينما ذكر كل من (Chae et al. 2020; ابو العلا، 2021) بأن هيكل الرقابة الداخلية الفعال هو فقط القادر على تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والمهام ورقابة عليها وإدراك المخاطر والتحديات والقضاء عليها، فهو مصدر الأمان في بيئة الأعمال المتغيرة باستمرار، وترى أيضاً دراسة (Lobo et al., 2020; حسين، 2020) نظام الرقابة الداخلية بأنه مجموعة النظم والإجراءات والطرق التي تستخدمها الإدارة لحماية أصولها ومدى دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعية. وأكدت دراسة (رميلي، 2020) بأن وجود هيكل رقابة داخلية فعال له أهمية كبيرة لتحقيق الأهداف الرقابية والتي تؤدي لتحسين الأداء، ويجب أن يمثل أي هيكل رقابي إلى مبادئ إطار لجنة COSO، حيث إنه يزيد من فعالية تنفيذ العمليات وإدارة المخاطر الاستثمارية، كما يجب أن يكون الهيكل مفهوم من قبل جميع العاملين بالوحدة، وأن يراعى مبدأ التكلفة والعائد حتى تكون له قيمة مضافة.

وفي السياق ذاته يُعرف (موسي، 2023; Xue & Ying, 2020) هيكل الرقابة الداخلية على أنه القواعد والسياسات والإجراءات التي يتم تصميمها وتنفيذها من قبل الأطراف المسؤولة عن الحوكمة والإدارة والموظفين الآخرين في الشركة، من أجل توفير تأكيد معقول حول تحقيق المنظمة لأهدافها المتعلقة بكفاءة العمليات التشغيلية وحماية الأصول من الضياع أو السرقة، وإعداد تقارير موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها، والالتزام بالقوانين واللوائح السارية.

وتستخلص الباحثة مما سبق، تعدد التعاريف التي تناولت الرقابة الداخلية (Almasria et al., 2021) وترى أن هيكل الرقابة الداخلية هو الخطة التنظيمية والمقاييس المصممة والتي تعمل على تحقيق الحماية للأصول، واختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية، وتشجيع العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية ويتم

تحقيق هذه الأهداف تحت مسؤوليتها، وحتى يتصف هيكل الرقابة الداخلية بالفعالية فإنه يجب أن يتم تصميمه وتنفيذه بصورة تجعله قادراً على تحقيق أهدافه الثلاثة وهي: أن يقوم بتوفير توكيد معقول بشأن كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وإمكانية الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

وبشأن أهمية هيكل الرقابة الداخلية أكدت لجنة المنظمات الراعية COSO على أهمية الرقابة الداخلية، والتقارير عنها من جانب الجهات المهنية والتنظيمية والهيئات التشريعية، كما أن جهود لجنة (COSO) لم تتوقف عند ذلك الحد فقد تم تحديث إطار الرقابة الداخلية ضمن نسخة إصدار (COSO، 2013) العديد من التحسينات من ضمنها التأكيد على إعداد تقارير غير مالية ذات صلة بالاستدامة، وقد قدم الإطار المحدث 17 مبدأ يخص المكونات الخمسة الرئيسة للرقابة الداخلية، كما اهتم الإصدار "إدارة مخاطر الأعمال والتكامل مع الاستراتيجية والأداء"، نتيجة للتغيرات في طبيعة ونوع المخاطر التي تتعرض لها المنشآت وظهور مخاطر جديدة، وتتبع أهمية هذا الإصدار في أنه وضع مجموعة من المبادئ المتعلقة بمستويات إدارة المخاطر التنظيمية وأعطاهما القدر الكافي من الاهتمام عند وضع الإستراتيجية العامة للمنشأة في ظل التغيرات التكنولوجية الحديثة، وأخيراً تضمن الإصدار الاهتمام بتعزيز قدرة المنشأة على خلق القيمة وتضمين إدارة المخاطر لتشمل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكومية (علي، 2019; 2020; Liu, 2019; 2020; Phornlaphatrachakorn, 2019; محمد، 2021; Chen et; al., 2020; Al-Mohammedi, 2020).

وفي السياق ذاته أكدت العديد من الدراسات علي أهمية هيكل الرقابة الداخلية حيث يرى (حسين، 2020 ; محمد وآخرون، 2024) أن هيكل الرقابة الداخلية هي إحدى الآليات الهامة واللازمة لحوكمة الشركات، والتي تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل حماية الأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية، بينما ترى دراسة (حسن، 2020; Lobo et al., 2020) أن هيكل الرقابة الداخلية يتكون من خمسة عناصر أساسية لسير العمل بكفاءة وفعالية داخل أي شركة، وهي: البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، والمتابعة المستمرة.

وتؤكد دراسة (Breger et al. 2020; محمد وآخرون، 2024) على أن الشركات التي تمتلك هيكل رقابة داخلية فعال يواكب التطور الملحوظ في التكنولوجيا ويستخدم أيضاً (إدارة المخاطر الإلكترونية) ، يتمتع بقدرات وإمكانات جيدة تمكنه من اكتشاف حالات الغش وحماية التقارير والمستندات والعقود وغيرها من المخاطر المعرضة لها من خلال التأكيد على إجراءات أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

وفي نفس الاتجاه توصلت نتائج دراسة (عزام و عوض، 2024) أن الرقابة الداخلية تحمي المنشأة من تأثيرات المخاطر المختلفة حيث تقوم بتقديم تأكيدات موضوعية بشأن طبيعة التحديات والمخاطر التي تقترن بتنفيذ إستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات، وانعكاساتها على جودة أداء نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والحد من مخاطر أمن المعلومات.

وترى دراسة (رزق، 2021؛ Liu, 2019) أن هيكل الرقابة الداخلية يعمل على تقديم الاستشارات الفنية المناسبة للإدارات التنفيذية والتشغيلية بالمنشأة لرفع كفاءة أدائها، فضلاً عن مساعدة الإدارة في تنفيذ البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية بالمنشأة، بينما كان من أهم نتائج دراسة (ابو العلا، 2021) إن من طرق إضافة قيمة حقيقية للمنشأة ممارسة المراجعة الداخلية، وفقاً لمدخل القيمة المضافة، أنه من خلال تقديم الاستشارات الفنية المناسبة، واستخدام التطورات التقنية الحديثة لتخفيض تكاليف إدارة المراجعة الداخلية، واستبعاد أنشطة المراجعة الداخلية التي لا تحقق قيمة حقيقية للمنشأة، يمكن تحقيق قيمة حقيقية مضافة للمنشأة. وفي السياق ذاته توصلت دراسة (محمد وآخرون، 2024) إلى عدة نتائج أهمها ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية الرقابة الداخلية من أجل تحسين عملهم وتأديته بأقل وقت وتكلفة وضرورة حماية أمن المعلومات من الضياع أو الاختراق أو التلصص وتخزين المعلومات بصورة مباشرة في أماكن آمنة.

وتخلص الباحثة مما سبق، أنه بالنظر لتلك الإصدارات تم توسيع نطاق أهداف هيكل الرقابة الداخلية ليشمل: إدارة مخاطر الأعمال، التركيز على الاستدامة وقدرة المنشأة على خلق القيمة عند وضع الاستراتيجية العامة للمنشأة، وتضمين إدارة المخاطر لتشمل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكومية، إلى جانب رفع كفاءة هيكل الرقابة الداخلية عن طريق استخدام المستجدات التكنولوجية التي تمكنها من أمن المعلومات.

وفيما يتعلق بمكونات هيكل الرقابة الداخلية، فوفقاً لدراسة كل من (محمد، 2021؛ Chen et al., 2020؛ Breger, 2020) حيث يعبر المكون الأول عن بيئة الرقابة Control Environmental التي تعتبر بمثابة حجر الأساس لبناء مختلف المكونات الأخرى لهيكل الرقابة الداخلية وتشتمل على سبعة أبعاد (نزاهة الإدارة، والقيم الأخلاقية، الالتزام بالكفاءة، دور ومشاركة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، فلسفة الإدارة ونمط التشغيل، الهيكل التنظيمي، تحديد وتوزيع السلطة والمسؤولية، سياسات وممارسات الأفراد والموارد البشرية) بينما يمثل المكون الثاني في تقييم المخاطر التي تشير إلى تحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المنشأة بمختلف مستوياتها، والتعرف على احتمال حدوث كل منها، وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر، ومحاولة تخفيضه إلى أدنى مستوى مقبول.

كما يعبر المكون الثالث عن أنشطة الرقابة Control Activities التي تعبر عن الإجراءات والسياسات والقواعد التي توفر توكيداً مناسباً بشأن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، وأنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر التي تواجه الوحدة (كأنشطة الفحص من جانب الإدارة العليا، الإدارة المباشرة للوظائف أو الأنشطة، مؤشرات الأداء، الرقابة على تشغيل المعلومات، إجراءات الرقابة المادية، الفصل بين المهام).

ويتمثل المكون الرابع في المعلومات والاتصال Information and Communication التي تعني تحديد وتوصيل المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لأداء مختلف العمليات لكافة مستويات المنشأة من خلال وجود قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتدفق تلك المعلومات. وأخيراً يتمثل المكون الخامس في المتابعة Monitoring التي

تشير إلى التقييم الدوري والمستمر لمختلف مكونات هيكل الرقابة الداخلية للتحقق من مدى فعالية وكفاءة ذلك الهيكل. وقد عرض تقرير COSO ثلاثة أشكال رئيسة لعملية المتابعة هي المتابعة المستمرة، التقييم المستقل أو المنفصل، والتقرير عن نواحي القصور، ويعد التقرير عن نواحي القصور في هيكل الرقابة الداخلية أحد المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة التي أوردها تقرير COSO في مجال المتابعة ويعني إعداد تقرير للمستوى الإداري المسئول أو الأعلى بنواحي القصور لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة (أبو العلا، 2021؛ Liu, 2019).

وبشأن المقاييس الخاصة بهيكل الرقابة الداخلية، فقد أشار كل من (أبو العلا، 2022؛ Chen et al., 2021; Bae et al., 2020) إلى وجود ثلاثة مقاييس لقياس جودة هيكل الرقابة الداخلية تتمثل في: (١) القائمة المرجعية Checklist، ويتم ذلك في الدول التي لم تلزم شركاتها بالإفصاح عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية ويتم تقديم تلك القوائم إما إلى مراقبي حسابات شركات العينة أو لمديري المراجعة الداخلية والإدارة المالية (2021، Jihadi et al) وتشمل القائمة عادة المبادئ الخاصة بكل مكون من مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO, 2013)، و(٢) مؤشر جودة هيكل الرقابة الداخلية، حيث اقترح (Chen et al., 2020) مؤشراً كمياً ونوعياً يمكنه قياس جودة هيكل الرقابة الداخلية من خلال استخدام المتغير المستمر والذي يتفوق على القياس ثنائي التفرع حيث تقاس أهمية مشكلات الرقابة الداخلية بشكل أفضل، ويقاس هذا المؤشر جودة هيكل الرقابة الداخلية كمياً باستخدام AHP¹، المصمم لتحليل القرارات المعقدة (Chen et al., 2020)، و بشأن مدى جودة هيكل الرقابة الداخلية، حيث تقوم الشركات بالإفصاح عن جودة هيكل الرقابة الداخلية بطريقة إلزامية وفقاً لقوانين تلزم الشركات بالإفصاح عنها (Krishnan et al., 2020) ومن ثم لا يمكن استخدام هذا المقياس في مصر.

تخلص الباحثة مما سبق، إلى اختلاف مقاييس هيكل الرقابة الداخلية باختلاف الفترة الزمنية والبيئة المحيطة بالشركة، حيث اعتمدت كافة الدراسات بغض النظر عن طبيعة البيئة ولكن مؤخراً تم تطوير مؤشر كمي لقياس فعالية هيكل الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه الثلاثة، وهو ما يجعله بديلاً جيداً للقياس مقارنة بالمقاييس التقليدية. ويعد هذا المؤشر بديلاً جيداً للقياس في البيئات التي لم يصدر بها تشريعات ملزمة للشركات للإفصاح عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية، ومنها البيئة المصرية. ويمتاز هذا المقياس بأنه أكثر موضوعية وأقل تحيزاً، مقارنة باستخدام القائمة المرجعية، حيث يعتمد على تحليل محتوى التقارير المالية للشركات. وسوف تعتمد الباحثة على المقياس الثاني من مقاييس جودة هيكل الرقابة الداخلية والذي قدمه (Chen et al., 2020)، وهذا ما سوف يتم توضيحه بالجزء التطبيقي للدراسة بشيء من التفصيل.

2/2 التنصيف الائتماني للشركات من منظور محاسبي (ماهيته، الأهمية، القياس):

¹Analytic hierarchy process (AHP) هي تقنية منظمة لتنظيم وتحليل القرارات المعقدة، وتوفير طريقة علمية وبسيطة لإجراء تحليل كمي لمشكلة نوعية، ويتألف تقييم هيكل الرقابة الداخلية من مستويات مختلفة من المعلومات النوعية والكمية، وهو مناسب للتطبيق المنهجي لـ AHP لتحويل مشاكل الرقابة الداخلية النوعية إلى درجة كمية.

إن التصنيف الائتماني يعبر عن رأي الجهة المتخصصة بالتقييم في الملاءة المالية للجهة المقيمة، ويتم كل ذلك بناء على معايير كمية ونوعية تشمل مختلف العوامل السياسية والاقتصادية والمالية المحيطة بالجهة المقيمة أو هي عملية تهدف إلى توفير المعلومات الخاصة بالتقييم المستقبلي بشأن الملاءة المالية توفر القدرة على الدفع، والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها للمؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها (Bhattacharya & sharma, 2019؛ شاهين والبغدادي، 2019).

وتعددت التعريفات لمصطلح التصنيف الائتماني Credit Rating ولكنها جميعها متقاربة، ومن منظور علم التمويل، يُشير إلى ثقة المُقرض في السلامة المالية للمُقرض وقدرته على سداد المبالغ المستحقة في وقت محدد مستقبلاً أما من الناحية الاقتصادية، يُعد الائتمان صيغة استثمارية تمويلية تجمع بين القدرة على الإقراض والرغبة في الإقراض، حيث يقدم المُقرض للمُقرض مبالغ مالية أو سلعة أو خدمات، مقابل تعهد بسداد قيمتها في موعد محدد في المستقبل (عزام وآخرون، 2023)، كما عُرف التصنيف الائتماني بأنه مقياس يهدف إلى توفير المعلومات وتقييم مدى الملاءة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية (Berisha et al., 2023) ويشير التصنيف الائتماني إلى التقييم الذي يقوم به المقرضون والذي يحدد احتمالية تخلف المقرض عن الوفاء بالتزامات ديونه، ويتم تقييم الجدارة الائتمانية بناءً على خصائص الشركة مثل: قدرتها المالية واستعدادها لسداد القروض (Wasiuzzaman et al., 2020)، وعرف أيضاً (عبد الرحيم، 2021) التصنيف الائتماني بأنه عملية تسمح بتقدير مخاطر الدفع وعدم الدفع في الأسواق المالية، ويرى (Basu & Naughton, 2020) أن التصنيف الائتماني هو رأي وكالة تصنيف في تقدير الملاءة المالية ورغبة مصدر الورقة المالية في الوفاء بالديون في مقابل التزاماته المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، ويُعرف التصنيف الائتماني من منظور المحاسبة المالية (عطية وعلي، 2024) حيث يُستخدم مصطلح الائتمان للإشارة إلى القروض المالية التي تقدمها البنوك أو المؤسسات المالية إلى عملائها، بناءً على عنصرَي الثقة وتحديد مدة السداد المستقبلية. ويُهدف من ذلك إلى تمويل أنشطة إنتاجية أو استهلاكية أو أي نشاط اقتصادي مدعوم بتسهيلات مالية، ويعرف أيضاً بأنه مقياس لقدرة الشخص على دفع ديونه في الوقت المحدد (Khomenko et al., 2019)، ويرى (عطية وعلي، 2024؛ أبو العز وآخرون، 2022) أن التصنيف الائتماني هو رأي فني، نسبي، استشرافي، مستقل، صادر عن وكالات التصنيف التي تختص بتقييم المخاطر الائتمانية، من خلال تقييم احتمالية مدى كفاية التدفقات النقدية المستقبلية للجهة المصدرة لخدمة الدين وتغطية التكاليف والالتزامات ذات الصلة، وتحديد الاحتمال النسبي لتخلف الجهة المصدرة عن السداد، من خلال فحص العديد من العوامل السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والمالية مثل: بيئة الاقتصاد الكلي، وظروف السوق، والاتجاهات التنافسية، وحوكمة الشركات، وأفاق النمو، والعمليات وإدارة المخاطر، وخطة العمل، والقوائم المالية.

وفي نفس الاتجاه يهيمن على صناعة التصنيف الائتماني ثلاث وكالات كبرى Standard and Poor's (S&P)، Moody's، وFitch وتتفق هذه الوكالات إلى حد كبير على تعريف التصنيف الائتماني بأنه دراسات تُجرىها الوكالة لتقييم مخاطر الائتمان على أنه دراسات تقوم بها الوكالة حول مخاطر الائتمان وتمثل رغبة وقدرة المقترض سواء كان شركة أو حكومة أو دولة حول الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل في الوقت المحدد، كما يأخذ في الاعتبار الجدارة الائتمانية للمقترض، التأمين، وغير ذلك من أشكال الائتمان مما يؤثر على الدفع في حالة التخلف عن السداد، واعتبرت هذه الوكالة التصنيف الائتماني على أنه واحد من العديد من الأدوات التي يمكن للمستثمرين استخدامها عند اتخاذ قرارات بشأن شراء السندات أو الاستثمار، واعتبرته ليس مقياساً مطلقاً ولكن هناك أحداث وتطورات مستقبلية لا يمكن التنبؤ بها (مصطفى، 2020; Mock, 2012). بينما يُعرف التصنيف الائتماني بأنه عملية يتم من خلالها قياس مدى قدرة الشركة، على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، وفي الغالب تستخدم وكالات التصنيف معايير اقتصادية ومحاسبية التي توضح الوضع المالي للشركة.

وثمة مفهوم آخر مرتبط بالتصنيف الائتماني، وهو استدامة الدين، فكلما كان الكيان طالب القرض قادراً على سداد التزاماته تجاه الديون، من فوائد وأقساط، في مواعيدها، ولم يطلب تأجيل السداد، أو إعادة هيكلة الديون، أو مد أجل السداد أو لم يتعثر في السداد، وصف دين هذا الكيان بالاستدامة، ويكون مؤهلاً للحصول على القروض من المؤسسات الدائنة، سواء كانت مؤسسات دولية، أو تجارية، أو من أسواق الدين الدولية، مثل السوق الدولية للسندات (Wheeler, 2021).

وترى الباحثة بناءً على ما سبق عرضه من التعاريف السابقة أن التصنيف الائتماني هو رأي وكالة التصنيف في تقدير الملاءة المالية ورغبة مصدر الورقة المالية في الوفاء بالديون في مقابل التزاماته المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، ذلك إلى جانب توفير المعلومات وتقييم مدى الملاءة المالية للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وبمعني آخر يعتبر التصنيف الائتماني بالنسبة للشركات أو البنوك أو الدول، يعني الجدارة الائتمانية أو قدرة تلك الشركات على الحصول على القروض اللازمة، ومدى قدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات في موعدها.

وبشأن أهمية التصنيفات الائتمانية أصبح التصنيف الائتماني التي تمنحها تلك الهيئات هدفاً في حد ذاته تسعى العديد من الشركات للحصول عليها، باعتبار هذا التصنيف شهادة دولية تؤكد حسن أداء الشركة وقوة مركزها المالي، إذ يعتبر التصنيف الائتماني للشركات من العوامل الهامة بالنسبة للشركة، نظراً لتأثيره على تقييم الأسهم والسندات لهذه الشركات، وبالتالي تأثيره المباشر على قرارات المستثمرين فيما يتعلق باستثمارهم في هذه الشركات من عدمه، ومن ثم تأثيره على قيمة الشركة (حسين، 2021)، بينما ترى دراسة (Wheeler, 2021) أن التصنيف الائتماني يساعد في التقييم المستمر لحالة القروض الموجودة وتكوين المخصصات بشكل أدق من خلال الرقابة والمتابعة المستمرة للملاءة ووضعهم في الرتب الملائمة في حالة تغيير الجدارة الائتمانية لهم. بينما

ترى دراسة (Wheeler, 2021) أن التصنيف الائتماني يُعد أداة حيوية تساهم في تعزيز دور الشركات في الأسواق المالية، حيث يمكّنها من الوصول إلى هذه الأسواق وجمع التمويل اللازم لمشروعاتها عبر إصدار أدوات الدين، مثل سندات الشركات، بدلاً من الاعتماد فقط على الاقتراض البنكي، ويقوم المستثمرون بشراء هذه الأدوات المالية، مثل السندات، مقابل الحصول على مدفوعات فوائد دورية واسترداد أصل المبلغ عند حلول تاريخ استحقاق السندات، مما يوفر مصدرًا مستدامًا للتمويل يعزز من قدرة الشركات على التوسع والنمو. وترى دراسة (Gontara et al., 2022) أن تقييم الجدارة الائتمانية يعمل على التنبؤ بالمخاطر الائتمانية قبل حدوثها، وتقديم تحذيرات مبكرة للبنك باحتمال توقف المقرضين على السداد والمتابعة والتقييم الفعال لهم بشكل يحمي ربحية البنك.

وفي نفس السياق تسعى الشركات إلى الحصول على أفضل تصنيف ائتماني ممكن من قبل وكالات التصنيف الائتماني باعتبار هذا التصنيف بمثابة شهادة ضمان دولية تؤكد قوة جدارتها الائتمانية، وسلامتها المالية، وأن الشركات التي ليس لديها تصنيف ائتماني تكون أكثر خطورة من وجهة نظر أصحاب المصالح (Hwang et al., 2020).

وانتقلت معه دراسة (النويران، 2024) أن الشركات التي لديها تصنيف ائتماني يمكنها الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر، والوصول إلى الأسواق المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى أن أصحاب المصالح غالباً ما ينظرون إلى التصنيفات الائتمانية الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني، بأنها معلومات ذات موثوقية بشأن الجدارة الائتمانية، بما يساعدهم في إدراك الآثار غير المباشرة للمخاطر الائتمانية المترتبة على قراراتهم الاقتصادية.

وترى دراسة (Mishra, 2020) إن قياس التصنيف الائتماني يعد أمراً جوهرياً في المجال المالي، حيث تعكس درجة المخاطر المرتبطة بقدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته المالية، مما يساعد في اتخاذ قرارات ائتمانية مدروسة، كما يُسهّل التصنيف الائتماني على المستثمرين والمقرضين التقييم الموضوعي للجدارة الائتمانية للمقرضين.

إضافةً إلى ذلك ترى دراسة (Basu & Naughton, 2020) أن التصنيف الائتماني يساعد الحكومات والشركات في خفض تكلفة التمويل عن طريق بناء ثقة أكبر لدى المقرضين والمستثمرين، حيث يشير التصنيف المرتفع إلى استقرار المقرض المالي وموثوقيته، مما يؤدي إلى تحسين الوصول وفي ذات السياق إلى التمويل بشروط أفضل، سواء من خلال القروض أو عبر إصدار سندات. (Bradford et al., 2020)

وبناء على ما سبق فإن التصنيف الائتماني للشركات يهدف إلى تزويد أصحاب المصالح بمعلومات دقيقة وموثوقة حول مستوى المخاطر الائتمانية المرتبطة بالشركة وأدوات الدين التي تصدرها، مما يساعدهم على تكوين رؤية مدروسة ومبنية على أسس علمية في إدارة محافظهم الاستثمارية.

وفيما يتعلق بمتطلبات قياس التصنيف الائتماني للشركات اهتمت وكالات التصنيف الائتماني بقياس التصنيف الائتماني للشركات معتمدة في ذلك على القوائم المالية نظراً لملائمة المعلومات المحاسبية للأغراض الائتمانية شريطة قدرة تلك المعلومات المحاسبية على تفسير معلومات عقود المديونية وهذا شرطاً أساسياً من شروط الاهتمام بالرقابة الداخلية للمساهمة في انتاج معلومات محاسبية ملائمة تساهم في قياس التصنيف الائتماني للشركات.

وثبت من خلال الاطلاع على تلك الأدبيات في الفكر المحاسبي (Xu et al., 2018 ; al., 2020 ; Hardies, 2020; Zarei et al., 2020 ; Che et al., Averio, 2021 ; Utomo et al., 2020 ; عتيبة وعلي، 2024) قدرة هذا النموذج على تحليل مجموعة كبيرة من البيانات وحل مشاكل تعدد الفئات عن طريق تحديد خصائص البيانات المهمة والتخلص من البيانات المتكررة ويعتبر ذلك من أهم إجراءات معالجة البيانات والتي تسبق عملية النمذجة الإلكترونية للبيانات وبالتالي تقليل وقت التصنيف وتسهيل مدى تعقيد العمليات الحسابية وتجنب تشوه القرارات الاستثمارية، ويعاب على هذا النموذج صعوبة استخدامه بالنسبة لأصحاب المصالح لصعوبة فهمه، ولذلك ستعتمد الباحثة على مؤشر قياس التصنيف الائتماني بدلالة قيم الترميز الرقمي للشركات والتي تأخذ القيمة 1 كأعلى تقييم والقيمة 6 كأقل تقييم ويعتمد تقييم الجدارة الائتمانية للشركة على كفاية التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة من الموارد الحالية على خدمة ديون الشركة والوفاء بالتزاماتها وفوائد الديون بالاعتماد على جودة الأصول وتاريخ الاقتراض والسداد، وهذا ما سوف يتم توضيحه بالجزء التطبيقي للدراسة بشيء من التفصيل.

القسم الثالث

تحليل متغيرات الدراسة وتحديد الفجوة البحثية واشتقاق فروض الدراسة

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاختلاف هيكل الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني وفي هذا الشأن خلصت دراسة (موسي، 2023) إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التقييم المستمر لمدى فعالية الضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية المتبعة عند دراسة طلبات منح الائتمان من شأنه أن يعمل على تصويب القرار الائتماني. بينما تري دراسة (Utomo et al., 2020; عزام، 2024) أن هيكل الرقابة الداخلية يعمل على تحليل المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، والتي تؤثر على تحقيق أهدافها، وتحديد إمكانية حدوثها، والعمل على الحد من تأثيراتها وانعكاساتها إلى مستوى مقبول من خلال تبني الممارسات الملائمة لمواجهتها وإحكام السيطرة عليها وضبطها.

وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (عمران، 2024) إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لتطوير أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض التجارية. وجدت أيضاً دراسة (شاهين، 2019) تزايداً

في مستوى جودة التقارير المالية في ظل وجود هيكل رقابة داخلية فعال داخل الشركة، حيث اتضح وجود علاقة طردية معنوية بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، فوجود هيكل رقابة داخلية فعال يساهم في تقديم تأكيدات تتعلق بدقة عمليات إعداد التقارير المالية ومصداقية وجودة التقارير المالية وإمكانية الاعتماد عليها من قبل إدارة التصنيف الائتماني. كما أيدت دراسة (Che et al., 2020; رزق، 2021) أن فعالية هيكل الرقابة من أهم العوامل التي تعمل على تقييم المخاطر وإجراءات التعامل معها التي تشكل تهديدا لتحقيق أهداف المنشأة، بحيث تتضمن تحديد وتحليل وتخمين المخاطر المحتملة، وإجراءات الاستعداد لها قبل وقوعه بينما خلصت دراسة (عطية وعلي، 2024) إلى مجموعة من النتائج أهمها أن ضعف الرقابة الداخلية يؤثر سلبا على المخاطر المحيطة بالقرارات الائتمانية، فالرقابة الداخلية دور قوي وفعال يساعد على اكتشاف الثغرات وتحليل الانحرافات وتصحيحها وقت حدوثها وبالتالي يساعد على الحد من المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني.

كما أكدت دراسة (ابو العلا، 2022) وجود علاقة طردية معنوية بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث أوضحت هذه الدراسات أن عناصر هيكل الرقابة الداخلية والتي تتمثل في بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة للمعلومات والاتصال، والمتابعة تؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على جودة التصنيف الائتماني للشركة.

وفي ذات السياق قامت دراسة (الريملي، 2020; Zarei et al., 2020) بفحص ودراسة العلاقة بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وقدرة الشركة على الوفاء بالديون، مستخدماً جودة التقارير المالية كمتغير وسيط في هذه العلاقة، حيث تعتبر جودة التقارير المالية المحدد الأساسي لقدرة الشركة على الوفاء بالديون، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتخفف بها مستوى فعالية هيكل الرقابة الداخلية تقل قدرتها على الوفاء بالديون. بينما هدفت دراسة (Tuan & Hung, 2019) إلى البحث في العوامل الرئيسة التي تؤثر على فعالية الرقابة الداخلية وذلك للمساعدة على فهم العوامل التي تؤثر على فعالية عملياتها وتحسينها، وتم قياس عوامل الرقابة الداخلية الخاصة بالبيئة الرقابية وتقييم المخاطر والمعلومات والاتصالات بالإضافة إلى حجم وحالة التصنيف الائتماني، وتوصلت إلى أن هيكل الرقابة الداخلية لها التأثير الأكبر على تصنيف الحالة الائتمانية للشركة.

وفي نفس الاتجاه ترى دراسة (Zarei et al., 2020) أن هيكل الرقابة الداخلية الفعال يعمل على تجنب المخاطر التي تواجه الشركة ووضع الطرق والاساليب الكفيلة لمعالجة تلك المخاطر وتجنب حالات الخروج عن القوانين للوصول إلى تقارير مالية أكثر شفافية تتضمن معلومات عن كافة الأنشطة التشغيلية والتمويلية والتدفقات النقدية بما يرضي المستثمرين ويساعدهم على اتخاذ قرارات موثوقة. بينما ترى دراسة (Che et al., 2020) أن تصنيف الحالة الائتمانية يؤثر على فعالية الرقابة الداخلية، حيث كلما ارتفع مؤشر التصنيف الائتماني زاد اهتمام البنوك بأنشطة الرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي تؤثر على البنك.

وتوصلت أيضا دراسة (عطية وعلي، 2024) إلى أنه في حال غياب المعلومات الائتمانية الدقيقة التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني، ترتفع مستويات المخاطر، كما أن عدم وجود آليات معتمدة لتقييم وإحصاء المخاطر يؤدي إلى نقص في الشفافية اللازمة لإدارة المخاطر على المستويين الفردي والعام، ويترتب على ذلك اتخاذ قرارات غير مدروسة وضعف في جودة المحافظ الائتمانية، لذا تبرز الأهمية الكبيرة لدور هيكل الرقابة الداخلية في هذا السياق.

وتأكيدا علي ماسبق يرى (Hardies, ; Simamora & Hendarjatno, 2019 ; Xu et al., 2018) (2022) أن أي شركة ترغب في تسيير أعمالها بطريقة منظمة وفعالة وإنتاج معلومات المحاسبية مالية موثوق بها من أجل الحصول على تقارير مالية نزيهة وصادقة، فأنها تحتاج إلى بعض الضوابط يلتزم بها القائمين على الأنشطة التشغيلية للحد من القصور الذي قد يستخدمه العديد من الأشخاص، وينظر إلى الرقابة الداخلية على أنها تؤدي وظائف أساسية هي حماية الأصول من الضياع وتجنب المؤسسة المخاطر وبالتالي حصول هذا النوع من الشركات علي درجات عالية من التصنيف الائتماني، وبناء على ماسبق عرضه يمكن للباحثة صياغة الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاختلاف هيكل الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني.
الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للأبعاد المالية على العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية والتصنيف الائتماني للشركة.

وفي هذا السياق، تناولت العديد من الدراسات (عطية وعلي، 2024 ; محمد، 2021 ; Che et al,2020; 2020 ; Chen et al,2020 ; السيد، 2018) الأبعاد المالية المؤثرة على مستوى التصنيف الائتماني للشركات حيث أشارت دراسة (عطية وعلي، 2024) إلى أن قياس التصنيف الائتماني للشركات يتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى مجموعتين: حيث تمثل المجموعة الأولى العوامل المؤسسية الخاصة بكل دولة وتتضمن مستوى النمو والنظام السياسي والقانوني والاقتصادي السائد، ومعدلات التضخم، بينما تمثل المجموعة الثانية الخصائص التشغيلية للشركة وتتطوي على الربحية ودرجة الرفع المالي ونسب السيولة وتغطية الديون وحجم الشركة والمراجع الخارجي.

كما تناولت دراسة (Xu et al., 2018) تأثير العديد من العوامل المالية لمنشأة عميل المراجعة أهمها، نسبة الرفع المالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للأبعاد المالية (الرافعة المالية) الخاصة بمنشأة عميل المراجعة علي التصنيف الائتماني للشركة. ومن جهة أخرى، أظهرت دراسة (Averio, 2021) أن تدني نسب السيولة يشير إلى وجود صعوبات مالية تواجهها الشركة، ومشكلات تتعلق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، هذا الوضع يؤثر بشكل جوهري على تقييم مراقب الحسابات، خاصة فيما يتعلق بقدره الشركة على الاستمرار، وهذا يؤثر بشكل كبير علي التصنيف الائتماني للشركة وأظهرت أيضاً دراسة (Simamora, 2019 &

(Hendarjatno) إلى أن زيادة معدل نمو المنشأة تقلل من احتمالية تعثرها، ويُعزى ذلك إلى أن نمو المبيعات يعكس توسع حجم أعمال الشركة واستقرارها المالي.

وفي دراسة أجراها (Chen et al., 2020) تم التوصل إلى أن ارتفاع نسب السيولة يعكس استقرار الوضع المالي للشركة، بالإضافة إلى انتظام قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها، هذا الاستقرار المالي يشكل مؤشراً إيجابياً يدعم استمرارية الشركة، مما يؤدي إلى تحسين دقة التقييم المهني لمراقب الحسابات، كما أن هذه العلاقة تؤثر بشكل مباشر على مستوى التصنيف الائتماني للشركة، مما يعزز من أهمية السيولة كعنصر هام في التقييم المالي. وتري دراسة (Srimindarti et al., 2019) أن ارتفاع نسبة الرفع المالي تعد إشارة سلبية بخصوص أداء منشأة عميل المراجعة ومدى اعتمادها على الديون لتمويل عملياتها، وهو ما يعد إشارة سلبية بخصوص مدى قدرة المنشأة على الاستمرار، وتري دراسة (عزام وآخرون، 2023 Janardhanan & Uma, 2020) أن التصنيف الائتماني يهدف إلى تقييم مدى الملاءمة المالية للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية حيث إن الشركات التي تتمتع بسيولة عالية وقدرة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل تُعتبر أقل عرضة للمخاطر المالية، مما يؤدي إلى تصنيف ائتماني أعلى.

وفي ذات السياق اتفقت دراسة كلا من (Xu et al., ; Che et al., 2020 ; Utomo et al., 2020; Simamora & Hendarjatno, 2019; Zarei et al., 2020; Hardies, 2022 ; 2018) بأنه إذا كانت التصنيفات الائتمانية أكثر حساسية للعوامل المحاسبية الخاصة بكل شركة مثل الربحية والرفع المالي وحجم الشركة ونسبة تغطية الديون ونسب السيولة وحجم مكتب المراجعة، في إطار إفصاحات القوائم المالية المعدة لمعايير وفقا IFRS، فإن المحتوى المعلوماتي لهذه القوائم سوف يساهم في زيادة الملائمة الائتمانية للمعلومات المحاسبية

كما توصلت دراسة (هشام، 2020) إلى أن وجود هيكل رقابة داخلية فعال سوف يساهم في زيادة مصداقية التقارير المالية وتحقيق أهداف حوكمة الشركات، فالإفصاحات عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية تؤكد على أن الشركة لديها آليات وإجراءات رقابية سليمة تساعد في تنفيذ أنشطتها المالية والتنفيذية، مما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في الشركة في جودة تقاريرها المالية، مما يساهم في رفع درجة التصنيف الائتماني للشركة.

وتري دراسة كلا من (عزام و عوض، 2024; عطية وعلي، 2024) إن من أهداف الرقابة الداخلية إدارة مخاطر الأعمال، التركيز على الاستدامة وقدرة المنشأة على خلق القيمة عند وضع الإستراتيجية العامة للمنشأة، وبالتالي تؤثر ربحية الشركة واستدامة تدفقاتها النقدية بشكل كبير على تصنيفها الائتماني، فالشركات ذات الأداء المالي القوي تُصنف عادة بدرجات ائتمانية مرتفعة، لأنها تكون أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

وتري أيضا دراسة (Bhattacharya & Sharma, 2019 ; شاهين والبيгдаي، 2019) إن التصنيف الائتماني يعبر عن رأي الجهة المتخصصة بالتقييم في الملاءة المالية للجهة المقيمة، ويتم كل ذلك بناء على معايير مالية ونوعية تشمل على مختلف العوامل السياسية والاقتصادية والمالية المحيطة بالجهة المقيمة، ويتوقف ذلك على وجود هيكل رقابة فعال يعمل علي توفير مثل هذه المعلومات المحاسبية.

وفي سياق متصل هدفت دراسة (محمد وآخرون، 2024) إلى إبراز دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المحيطة بالقرارات الائتمانية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن للرقابة الداخلية دور قوي وفعال في اكتشاف الثغرات وتصحيحها وقت حدوثها وبالتالي تساعد على الحد من المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني.

كما أضافت دراسة (حسن، 2020; Lobo et al., 2020) أن زيادة عدد مرات إعادة إصدار القوائم المالية وانخفاض مستوى جودة التقارير المالية في الشركات يدل على وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، حيث عندما يكون هناك ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية بالشركة، فإن هذا يزيد من احتمالات وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية والتي يترتب عليها انخفاض في التصنيف الخاص بالشركة.

وفي السياق نفسه، أشار (موسى، 2023) أن هيكل الرقابة يشتمل علي مجموعة القواعد والسياسات والإجراءات التي تُصمم وتُنفذ من قبل الأطراف المسؤولة عن الحوكمة والإدارة، بالإضافة إلى الموظفين الآخرين في الشركة، ويهدف هذا الهيكل إلى توفير ضمان معقول لتحقيق أهداف المنظمة المتعلقة بكفاءة العمليات التشغيلية، وحماية الأصول من الفقد أو السرقة، وإعداد تقارير موثوقة وقابلة للاعتماد، مع الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها (Xue & Ying, 2020) الذي بالتبعية سوف يؤثر على مجموع الخصائص التشغيلية التي تؤثر علي الشركة مثل السيولة والربحية، مما يترتب عليه تحسين المستوى الائتماني للشركة وزيادة الثقة بينها وبين ذات الصلة.

وتأكيداً على ماسبق ترى دراسة كلا من (موسى، 2023 ؛ السيد، 2022 Janardhanan & Uma, 2020; عطية وعلي، 2024 ؛ محمد، 2021 ؛ Hardies, 2022 ؛ Chen et al.,2020 ؛ كلما كانت الأبعاد المالية للشركة قوية ومستقرة، كلما زادت فرص حصولها على تصنيف ائتماني مرتفع، مما يعزز قدرتها على الحصول على التمويل بشروط أفضل، وعلى العكس، ضعف الخصائص المالية يؤدي إلى تصنيفات أقل، مما يرفع تكلفة الاقتراض ويحد من فرص الوصول إلى التمويل، وذلك بمساعدة هيكل رقابة فعال يعمل على حماية الوحدة من فقدان أو سوء استخدام أصولها، وأن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية موثوق بها مما يتيح الفرصة للحصول على تصنيف ائتماني مرتفع، وهذا بجانب مجموعة من العوامل المالية التي تؤثر على فعالية هيكل الرقابة الداخلية، حيث يشير النمو في الإيرادات إلى قوة الشركة واستقرارها، مما يزيد من ثقة المستثمرين والمقرضين، ويرفع التصنيف الائتماني، وأيضاً الشركات التي تتمتع بسيولة عالية وقدرة على الوفاء بالالتزامات تُعتبر أقل عرضة للمخاطر المالية، مما يؤدي إلى تصنيف ائتماني أعلى، وبالتالي الشركات ذات

الأداء المالي القوي تُصنف عادة بدرجات ائتمانية مرتفعة، لأنها تكون أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وبناء على ما سبق عرضه يمكن للباحثة صياغة الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للأبعاد المالية على العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية والتصنيف الائتماني للشركة.

القسم الرابع

تصميم الدراسة التطبيقية واختبار الفروض البحثية

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الأبعاد المالية في تعديل العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومستوى التصنيف الائتماني للشركات، وذلك من خلال التطبيق على عينة من الشركات المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وفي هذا الشأن؛ اتفقت الوكالات الدولية والهيئات المنظمة على طريقتين مختلفتين اختارتي يمثل أولهما في المدخل المعياري للتصنيف الائتماني، وثانيهما يتعلق باستخدام معدلات التقييم الداخلية. وبالتالي، ستقوم الباحثة بتخصيص هذا الجزء من الدراسة لعرض الإجراءات التي يجب القيام بها لاختبار الفروض الإحصائية، والنتائج التي تم التوصل إليها من تحليل البيانات وتشغيل نموذج اختبار الفروض، والتفسير الممكن لتلك النتائج وذلك على النحو التالي:

1-4: توصيف متغيرات الدراسة وأدوات القياس:

استناداً إلى العرض السابق للاطار النظري لصياغة الفروض الإحصائية للدراسة يمكن للباحثة عرض متغيرات الدراسة وأدوات قياسها لأغراض تحليل العلاقة بين المتغيرات على النحو التالي:

1-1-4: المتغير المستقل للدراسة:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في فعالية الرقابة الداخلية، ويمكن قياسه من خلال مؤشر الإفصاح عن ممارسات الرقابة الداخلية في إطار لجنة COSO والذي يتكون من خمسة أجزاء رئيسية تتمثل في: بيئة الرقابة الداخلية، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة لتشمل كافة هذه الأجزاء 144 عنصراً ما بين مؤشر تتراوح قيمته بين الصفر والواحد وما بين القيم الفعلية، ومن ثم تصبح لوغاريتم إجمالي قيمة هذا المؤشر للشركة الواحدة هي قيمة الرقابة الداخلية لديها.

2-1-4: المتغير التابع للدراسة:

يتمثل المتغير التابع للدراسة في مستوى التصنيف الائتماني في ظل اختلاف طرق التصنيف بين الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني، حيث تختلف طرق التصنيف بين المدخل المعياري المستخدم من قبل الهيئات

المنظمة، وطرق التقييم الداخلي التي تعتمد عليها المؤسسة نفسها في قياس مستوى التصنيف الائتماني، ويمكن توضيح كل منهما على النحو التالي:

أولاً: المدخل المعياري للتصنيف الائتماني:

يمثل المدخل المعياري طريقة تصنيف المستوى الائتماني المبني على ارشادات الهيئات المهنية المنظمة في البيئة محل التطبيق، وفي اطار الدولة المصرية التزم البنك المركزي المصري بمقررات لجنة بازل التصنيف الائتماني من خلال الاعتماد على حجم المطالبات والقروض المختلفة بكافة أشكالها وأنواعها، وقد حددها البنك المركزي على النحو التالي:

• **بالنسبة للشركات:**

التصنيف الائتماني للبنك	من AAA إلى	من A+ إلى A-	من BBB+ إلى	أقل من
وزن المخاطر	AA-		BB-	BB-
	%20	%50	%100	%150

• **بالنسبة للقروض والتسهيلات غير المنتظمة (المتأخرات):**

- يتم ترجيح الجزء غير المغطى من القروض والتسهيلات غير المنتظمة على النحو التالي **فين:**
- 150% اذا كان المخصص القائم أقل من 20% من رصيد القرض أو التسهيل.
- 100% اذا كان المخصص القائم 20% فأكثر من رصيد القرض أو التسهيل.
- 100% للقروض أو التسهيلات غير المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية.
- ترجح القروض والتسهيلات غير المنتظمة ذات وزن مخاطر أعلى من 150% بوزن المخاطر الأصلي المعطى لتلك المطالبة.

ثانياً: طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني:

تعتمد استخدام طرق التقييم الداخلي في قياس مستوى التصنيف الائتماني على استخدام الأصول المرجحة بالمخاطر ولا سيما القروض والالتزامات المستحقة لدى الغير من بنوك وشركات ومؤسسات مختلفة، ويمكن الاعتماد على ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$RWA = (k)(12.5)(EAD)$$

Where:

$$K = (LGD)[N((\sqrt{1/(1-R)})N^{-1}(PD) + (\sqrt{R/(1-R)})N^{-1}(0.999) - PD)]$$

حيث أن:

RWA = هي القيمة المرجحة بالمخاطر؛

PD = هي احتمالية الاخفاق في سداد الديون وقد أصبح الافصاح عنها الزامياً بموجب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 18؛

EAD = وهي قيمة أرصدة القروض والمطالبات المستحقة لدى الغير من بنوك وشركات ومؤسسات أخرى؛

R = وهي معامل يساوي 0.15 للقروض المنتظمة، وتساوي 0.04 للقروض غير المنتظمة؛

LGD = نسبة القيمة المعرضة للخطر من إجمالي قيمة القروض والمطالبات المستحقة للغير، وهي ناتج احتمالات تحليل Probit المبينة على متغيري احتمالات الاخفاق PD المفصوح عنها من قبل البنك، وأرصدة القروض المستحقة لدى الغير EAD؛

4-1-3: المتغير المعدل للدراسة:

يتمثل المتغير المعدل للدراسة في الأبعاد المالية، وتعتبر الأبعاد المالية هي المؤشرات المالية الممثلة لموقف الشركة المالي أمام المستخدم الخارجي للقوائم المالية، وفي إطار ما اتفقت عليه الأدبيات المحاسبية يمكن للباحثة الاعتماد على تكامل الأبعاد المالية للجمع بين تحليل السيولة ونسب المدينونية والربحية معاً من خلال المؤشرات المالية التالية:

- **نسبة التداول:** ويمكن تحديد نسبة التداول من خلال قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة لتحديد موقف السيولة بالشركة؛
- **نسبة الرافعة المالية:** ويمكن قياسها من خلال قسمة إجمالي الديون على إجمالي قيمة أصول الشركة؛
- **مؤشر الخسارة:** ويمكن قياسها اعتماداً على متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة الخسارة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛
- **حجم الشركة بدلالة مؤشر القيمة السوقية:** ويمكن قياس حجم الشركة بدلالة مؤشر القيمة السوقية من خلال ناتج قسمة القيمة السوقية للشركة على إجمالي قيمتها الدفترية.
- **نسبة تغطية التدفقات النقدية للأعباء الثابتة:** ويمكن قياسها اعتماداً على ناتج قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على الالتزامات الثابتة للشركة (الفوائد + الايجارات).
- **معدل العائد على الأصول:** ويمكن قياسه اعتماداً على قسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول بالشركة.

4-1-4: المتغيرات الضابطة للعلاقة:

تتمثل أهم المتغيرات الضابطة للعلاقة في المتغيرات الخاصة بالتأثير على المتغير التابع للدراسة والخاصة بآتاعاب عملية المراجعة، والتي يتمثل أهمها من وجهة نظر الباحثة في:

المتغير	الرمز	التفسير
كثافة رأس المال	Cap	نسبة الأصول الانتاجية الملموسة إلى إجمالي الأصول بالشركة؛
نسبة الأصول غير الملموسة	TANG	نسبة الأصول غير الملموسة إلى إجمالي الأصول بالشركة؛
نوع القطاع الصناعي	Sec	مقياس تدرجي يأخذ القيمة 1، 2، ن على حسب عدد القطاعات المدرجة بعينة الدراسة.

3-2: نموذج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

في اطار تحليل متغيرات الدراسة وصياغة الفروض الإحصائية يمكن للباحثة صياغة نموذج الدراسة من

خلال العرض التالي:

4-2-1: نموذج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة:

يتنبأ الفرض الأول للدراسة بتحليل أثر فعالية الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني للشركة استناداً الى المدخلين المعياري، وطرق التقييم الداخلي. ومن ثم يمكن للباحثة صياغة النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الأول على النحو التالي:

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 CtrEnv (IC1) + \beta_2 RiskAssess (IC2) + \beta_3 CtrAct (IC3) + \beta_4 InfoCom (IC4) + \beta_5 Monitor (IC5) + \beta_6 (TICQ) + \beta_7 (CAP) + \beta_8 (TANG) + \beta_9 (SEC) + \varepsilon \quad (1)$$

وبغرض تحليل الأثر الفردي لكل جزء من أجزاء مؤشر الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني للشركة، فانه يمكن للباحثة تقسيم نموذج الدراسة الأصلي إلى مجموعة من النماذج الفرعية التي تعبر عن التوجه الرئيسي لكل متغير على حدة، ومن ثم يمكن للباحثة اعادة صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الرئيس الأول للدراسة على الشكل التالي:

- **(H1-1) Model:**

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 CtrEnv (IC1) + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (1-1)$$

- **(H1-2) Model:**

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 RiskAssess (IC2) + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (1-2)$$

- **(H1-3) Model:**

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 CtrAct (IC3) + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (1-3)$$

- **(H1-4) Model:**

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 \text{ InfoCom (IC4)} + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (1-4)$$

• **(H1-5) Model:**

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 \text{ Monitor (IC5)} + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (1-5)$$

(H1-6) Model:

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 (TICQ) + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (1-6)$$

حيث أن:

$CR (SM \& IRM)$ = درجة التصنيف الائتماني للشركة في اطار المدخل المعياري SM، والمدخل

الخاص باستخدام طرق التقييم الداخلي IRM؛

$CtrlEnv (IC1)$ = درجة الرقابة الداخلية فيما يتعلق ببيئة الرقابة، ويمكن قياس الدرجة من خلال

لوغاريتم قيمة المؤشر في هذا القسم؛

$RiskAssess (IC2)$ = درجة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتقييم المخاطر، ويمكن قياس الدرجة من

خلال لوغاريتم قيمة المؤشر في هذا القسم؛

$CtrlAct (IC3)$ = درجة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بأنشطة الرقابة، ويمكن قياس الدرجة من خلال

لوغاريتم قيمة المؤشر في هذا القسم؛

$InfoCom (IC4)$ = درجة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالاتصالات، ويمكن قياس الدرجة من خلال

لوغاريتم قيمة المؤشر في هذا القسم؛

$Monitor (IC5)$ = درجة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراقبة، ويمكن قياس الدرجة من خلال لوغاريتم

قيمة المؤشر في هذا القسم؛

$TICQ$ = إجمالي درجة الرقابة الداخلية، ويمكن قياس الدرجة من خلال لوغاريتم قيمة المؤشر ككل

شاملاً الأقسام الخمسة؛

وقد تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

4-2-2: نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

ينتجاً الفرض الثاني للدراسة بتحليل أثر اختلاف الأبعاد المالية على العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية

ومستوى التصنيف الائتماني للشركة استناداً إلى المدخلين المعياري، وطرق التقييم الداخلي. ومن ثم يمكن

للباحثة صياغة النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الثاني على النحو التالي:

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 (CRatio \times TICQ) + \beta_2 (LEV \times TICQ) + \beta_3 (LOSS \times TICQ) + \beta_4 (MTB \times TICQ) + \beta_5 (CFO \times TICQ) + \beta_6 (ROA \times TICQ) + \beta_7 (CAP) + \beta_8 (TANG) + \beta_9 (SEC) + \varepsilon \quad (2)$$

وبغرض تحليل الأثر الفردي لكل بعد من الأبعاد المالية منفرداً على العلاقة بين الرقابة الداخلية ومستوى التصنيف الائتماني للشركة، وسعيًا نحو تبسيط عملية التحليل الإحصائي، يمكن للباحثة تقسيم نموذج الدراسة الأصلي إلى مجموعة من النماذج الفرعية التي تعبر عن التوجه الرئيسي لكل متغير على حدة مع مراعاة أن تكون العلاقة التفاعلية بين كل بعد من الأبعاد المالية على حدة مع إجمالي درجة المؤشر للرقابة الداخلية، ومن ثم يمكن إعادة صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الرئيس الثاني للدراسة على الشكل التالي:

- **(H2-1) Model:**

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 (CRatio \times TICQ) + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (2-1)$$

- **(H2-2) Model:**

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 (LEV \times TICQ) + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (2-2)$$

- **(H2-3) Model:**

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 (LOSS \times TICQ) + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (2-3)$$

- **(H2-4) Model:**

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 (MTB \times TICQ) + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (2-4)$$

- **(H2-5) Model:**

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 (CFO \times TICQ) + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (2-5)$$

- **(H2-6) Model:**

$$CR (SM \& IRM) = \beta_0 + \beta_1 (ROA \times TICQ) + \beta_2 (CAP) + \beta_3 (TANG) + \beta_4 (SEC) + \varepsilon \quad (2-6)$$

حيث أنه قد تم تعريف كافة المتغيرات فيما سبق.

3-3: مجتمع وعينة الدراسة.

في إطار السعي الهيئات المهنية المختلفة نحو تحديد مستوى التصنيف الائتماني للشركات ولا سيما في إطار مقررات لجنة بازل المختلفة وما تبناه البنك المركزي المصري، فإنه يمكن للباحثة الاعتماد على مجتمع الدراسة المتمثل في جميع الشركة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري. وفي إطار التقارير والنشرات الاقتصادية الدولية لتقييم التصنيف الائتماني للشركات المصرية في سوق الأوراق المالية المصري، يمكن اعتبار عينة الدراسة خاضعة للتحكم من خلال اختيار القطاعات الأكثر ثقلًا من حيث الكثافة الرأسمالية باعتبارها أكثر القطاعات تأثرًا باختلاف مستويات التصنيف الائتماني.

وتأسيساً على ذلك، يصبح مناط اهتمام الدراسة الحالية متركزاً على الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري داخل القطاعات المتمثلة في: العقارات، مواد البناء، والمقاولات والانشاءات الهندسية، والطاقة والخدمات المساندة، والموارد الأساسية، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات.

وبالتالي، تبين أن عينة الدراسة تتكون من 61 شركة موزعة على القطاعات الستة السابقة، وفي إطار سلسلة زمنية مكونة من 6 سنوات متتالية بدءاً من عام 2017 إلى عام 2022 لما تتسم به تلك الفترة من استقرار في الواقع الاقتصادي المصري، تصبح العينة النهائية للدراسة مكونة من 366 مشاهدة (61 شركة × 6 سنوات)، وباستبعاد المشاهدات ذات القيم المفقودة البالغة 37 مشاهدة، وباستبعاد القيم الشاذة "القيم المتطرفة" والبالغة 41 مشاهدة تصبح العينة النهائية للدراسة 288 مشاهدة. ويمكن للباحثة بيان توزيع هذه المشاهدات بين سنوات وقطاعات الدراسة من خلال الجدول التالي رقم (3-1):

جدول 3-1: توزيع عينة الدراسة على قطاعات وسنوات الدراسة

القطاع	عدد الشركات	المشاهدات					
		2022	2021	2020	2019	2018	2017
خدمات ومنتجات صناعية	9	9	7	7	5	7	7
طاقة وخدمات مساندة	4	4	2	3	3	3	3
عقارات	22	18	21	15	17	18	22
مقاولات وانشاءات هندسية	8	6	7	4	4	8	7
مواد البناء	7	5	6	7	5	5	7
موارد اساسية	11	7	10	6	5	7	11
الإجمالي	61	49	53	42	39	48	57

المصدر: إعداد الباحثة

4-5: نتائج الدراسة:

يمكن للباحثة استعراض نتائج الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية يتمثل الأول في عرض الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ويتمثل الثاني في عرض مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، ويتمثل الثالث في عرض نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة. وذلك على النحو التالي:

3-5-1: الإحصاءات الوصفية:

تهدف الإحصاءات الوصفية إلى عرض طبيعة العينة وتوزيعها وتعطي إشارة عن مدى تناسق البيانات، ومن ثم إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الحالية بالعينة المستخدمة لمقابلتها بنتائج الدراسات الأخرى المناظرة ذات الصلة. وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول رقم (3-2) التالي:

جدول 3-2: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (ن = 288)

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
IRM	288	2.329	9.512	5.906	2.029
SM	288	0.201	1.491	0.762	0.356
CtrEnv (IC1)	288	0.573	3.211	1.776	0.775
RiskAssess (IC2)	288	0.584	3.202	1.939	0.734
CtrAct (IC3)	288	0.567	3.221	1.720	0.720
InfoCom (IC4)	288	0.570	3.217	1.882	0.800
Monitor (IC5)	288	0.582	3.204	1.827	0.765
TICQ	288	0.753	2.996	1.829	0.480
CRatio	288	1.000	2.000	1.491	0.293
LEV	288	0.225	0.495	0.358	0.075
LOSS	288	0.000	1.000	0.250	0.434
MTB	288	0.858	1.670	1.217	0.241
CFO	288	0.753	1.419	1.083	0.200
ROA	288	-0.097	0.323	0.108	0.124
CAP	288	0.528	0.725	0.632	0.059
TANG	288	0.115	0.324	0.217	0.060

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Sector	288	1.000	6.000	3.465	1.725
Valid N (listwise)	288				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتبين للباحثة من خلال العرض السابق للجدول رقم (3-2) الخاص بالاحصاءات الوصفية مجموعة من الملاحظات التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- أولاً: يبلغ الوسط الحسابي للتصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي 5.906 وهي قيمة أيضاً تقترب من الحدود القصوى لعينة الدراسة كما تقترب من نظيرتها بالدراسات (Zarei et al., 2020; Che et al., 2020)، وهو ما يشير إلى ارتفاع مستويات التصنيف الائتماني للمشاهدات المدرجة بعينة الدراسة.
- ثانياً: يتبين أن الوسط الحسابي للتصنيف الائتماني وفقاً للمدخل المعياري يبلغ 76.2%، وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى التصنيف الائتماني للمشاهدات المدرجة بعينة الدراسة، حيث يتضح أنها تقترب من الواحد الصحيح علماً بأن الحد الأقصى للعينة يبلغ 149%، ويشير ارتفاع تلك النسبة إلى انخفاض مستوى المخاطر المحيطة بالشركة. كما يلزم التنويه على الاختلاف الجذري بين طرق التقييم الداخلي واستخدام المدخل المعياري، حيث أن طرق التقييم الداخلي تعتمد على استخدام الدرجات للأصول المرجحة بالمخاطر لقياس مستوى الترجيح الائتماني ومن ثم ارتفاعها يدل على ارتفاع مستوى الترجيح الائتماني، بينما الترجيح باستخدام المدخل المعياري يشير إلى وزن المخاطر وانخفاضه دليل على ارتفاع مستوى الترجيح الائتماني.
- ثالثاً: فيما يتعلق بالمتغير المستقل للدراسة الخاص بفاعلية الرقابة الداخلية يتبين أن الأوساط الحسابية لأجزاء المؤشر تبلغ 1.776، 1.939، 1.720، 1.882، 1.827، 1.829 وذلك لكلٍ من الرقابة الداخلية على مستوى بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة، وإجمالي مؤشر الرقابة الداخلية، على التوالي وهي قيم تقترب مع غيرها، وهو ما يشير إلى توسط قيمة الرقابة الداخلية مما يدل على أن الرقابة الداخلية ليست مهمة بالشركات المدرجة بعينة الدراسة، وعلى الرغم من ذلك، يمكن اعتبار الرقابة الداخلية أحد الممارسات التي لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الهيئات المهنية المصرية حيث تتخفف مستويات الإفصاح بالرقابة الداخلية إلى حد كبير.
- رابعاً: فيما يتعلق بالمتغيرات المعدلة الخاصة بالأبعاد المالية المتعلقة بنسب التداول والرافعة المالية، ومؤشر الخسارة، ومؤشر القيمة السوقية، ومعدل تغطية التدفقات النقدية للأعباء الثابتة، ومعدل العائد

على الأصول فيتبين أن أوساطها الحسابية تبلغ 1.491، 0.358، 0.250، 1.217، 1.083، 0.108 على التوالي، وهي قيم تقترب جميعها من الدراسات (Utomo et al., 2020؛ عطية وعلي، 2024)، بالإضافة إلى ذلك تشير نتائج تلك الأبعاد المالية إلى ارتفاع مستوى السيولة نتيجة ارتفاع نسبة التداول، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الرافعة المالية وانخفاض مؤشر الخسارة بما يشير إلى قدرة الشركة على تغطية ديونها بالهيكل التمويلي، وأخيراً يتضح ارتفاع مؤشر القيمة السوقية عن الواحد الصحيح وارتفاع معدل تغطية التدفقات النقدية عن الواحد الصحيح بما يدل على قدرة الشركة على خلق القيمة وتوليد الاستثمارات.

وأخيراً، يتبين للباحثة انخفاض مستوى الانحراف المعياري للعينة واعتدال الأوساط الحسابية بالمتغيرات الخاصة بالدراسة مما يشير إلى انخفاض مستوى التشتت بالعينة وارتفاع مستوى قابليتها للمقارنة مع نظائرها بالدراسات السابقة.

3-5-2: نتائج تحليل الارتباط:

تسعي الباحثة. في هذا الجزء من الدراسة الحالية تحليل العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومستوى التصنيف الائتماني للشركات في ظل تعدد الأبعاد المالية للشركات. وبالتالي، تهدف الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض الشكل المبدئي للعلاقة بين المتغيرات إلى حين التوصل إلى النتيجة النهائية من خلال نتائج تحليل الانحدار، فضلاً عن التعرف على طبيعة الأزواج الخطي بين المتغيرات بالإضافة إلى قيام الباحثة بقياس معامل VIF للتأكد من عدم وجود أي مشاكل في الأزواج الخطي، والجدير بالذكر أن الدراسة الحالية لا يمكن الاستناد في الدراسة الحالية إلى معاملات ارتباط برسون فقط، بل لابد أن تقوم الدراسة باستخدام معامل ارتباط سبيرمان أيضاً ويرجع السبب في ذلك إلى أن مقياس فاعلية الرقابة الداخلية مقياس متعدد الأبعاد وكل بعد من هذه الأبعاد يقاس بدرجة معيارية مختلفة عن الأخرى ومن ثم يصبح مقياساً رتبياً يبرهن أهمية استخدام معامل ارتباط سبيرمان للتعرف على مدى ارتباط أبعاد المتغير بعضها البعض، ويمكن عرض نتائج تحليل الارتباط من خلال الجدول رقم (3-3) التالي:

جدول 3-3: نتائج تحليل الارتباط

		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)	(15)	(16)	(17)
(1)	IRM		.697**	0.109	0.093	0.087	0.021	.195**	.118*	.432**	-.352**	-0.113	.290**	.288**	.146*	-0.051	-0.066	0.010
(2)	SM	.693**		0.113	.174**	.126*	0.078	.138*	.146*	.449**	-.301**	-.158**	.305**	.276**	.242**	-0.030	-0.092	0.054
(3)	CtrEnv (IC1)	0.110	0.105		.208**	.350**	.272**	.308**	.667**	0.025	-.133*	-0.065	.137*	0.006	0.062	0.055	-0.050	-0.016
(4)	RiskAssess (IC2)	0.099	.153**	.203**		.280**	.178**	.193**	.558**	.125*	-0.086	0.048	0.083	.181**	0.055	0.048	0.043	-0.054
(5)	CtrAct (IC3)	0.083	0.101	.353**	.273**		.199**	.209**	.626**	0.095	0.057	-0.107	0.097	0.042	0.074	0.016	0.039	-0.024
(6)	InfoCom (IC4)	0.024	0.063	.276**	.185**	.182**		.303**	.589**	0.101	-0.066	0.087	0.096	0.015	-0.024	-0.036	0.051	-0.063
(7)	Monitor (IC5)	.200**	.126*	.312**	.197**	.202**	.309**		.624**	0.043	-.176**	-.128*	.166**	0.051	0.088	-0.035	-0.006	-0.085
(8)	TICQ	.163**	.172**	.682**	.578**	.623**	.632**	.644**		0.085	-0.108	-0.046	.158**	0.065	0.062	0.012	0.023	-0.094
(9)	CRatio	.435**	.444**	0.033	.126*	0.093	0.100	0.052	.127*		-.344**	-0.094	.238**	.191**	.177**	-0.006	0.036	0.035
(10)	LEV	-.351**	-.311**	-.142*	-0.083	0.051	-0.060	-.171**	-.130*	-.344**		.133*	-.268**	-.208**	-.186**	-0.024	.144*	-0.017
(11)	LOSS	-.117*	-.158**	-0.067	0.045	-0.103	0.087	-.131*	-0.051	-0.089	.134*		-0.016	-.177**	-.750**	0.091	0.083	-0.043
(12)	MTB	.278**	.286**	.127*	0.088	0.085	0.094	.160**	.176**	.236**	-.270**	-0.013		.123*	0.074	-0.001	0.018	0.016
(13)	CFO	.289**	.272**	-0.001	.174**	0.025	0.017	0.058	0.085	.191**	-.207**	-.177**	.127*		.240**	-0.049	0.016	0.085
(14)	ROA	.153**	.251**	0.068	0.060	0.066	-0.021	0.092	0.082	.180**	-.187**	-.738**	0.074	.242**		-0.040	-0.050	0.107
(15)	CAP	-0.045	-0.021	0.061	0.052	0.019	-0.032	-0.039	0.018	-0.003	-0.027	0.096	0.008	-0.053	-0.041		-0.026	-0.029
(16)	TANG	-0.066	-0.100	-0.047	0.038	0.040	0.057	-0.007	0.025	0.034	.146*	0.081	0.016	0.021	-0.049	-0.032		-0.046
(17)	Sector	0.011	0.065	-0.009	-0.056	-0.030	-0.066	-0.085	-0.078	0.040	-0.026	-0.044	0.017	0.083	0.108	-0.029	-0.045	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح للباحثة من خلال العرض السابق لمصفوفة الارتباط معنوية العلاقة الطردية بين بعض أبعاد مؤشر فعالية الرقابة الداخلية ومستوى التصنيف الائتماني سواء باستخدام المدخل المعياري أو من خلال معدلات التقييم الداخلية، لا سيما في الجانب المتعلق بالمتابعة أو المراقبة أو فيما يتعلق بإجمالي قيمة المؤشر الخاص بفعالية الرقابة الداخلية. كما يتضح للباحثة ارتفاع مستوى الارتباط الطردي بين مدخلي التصنيف الائتماني سواء كان المعياري أو التقييم الداخلي.

أما على مستوى العلاقة بين الأبعاد المالية ومستوى التصنيف الائتماني فيتضح للباحثة ارتفاع مستوى معنوية العلاقة بين كافة الأبعاد ومدائل التقييم وجميعها طردية ما عدا الرافعة المالية ومؤشر الخسارة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى كافة الأبعاد المالية يؤدي إلى ارتفاع مستوى التصنيف الائتماني بينما يؤدي ارتفاع مستوى الرافعة المالية ومؤشر الخسارة يؤدي إلى انخفاض مستوى التصنيف الائتماني للشركة.

"كما يتضح من معاملات الارتباط المدرجة في الجدول (3) عدم وجود أي علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والحاكمة في نماذج اختبارات الفروض الإحصائية، حيث لم تُلاحظ معاملات ارتباط تزيد عن 0.8، وبالتالي لا توجد أي مشكلة في الأزواج الخطي".

3-5-3: نتائج اختبارات الفروض الإحصائية:

تهدف الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على نتائج تحليل أثر فعالية الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني من خلال الدور المعدل للأبعاد المالية المختلفة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال نتائج تشغيل نماذج الانحدار الخاصة باختبارات الفروض الإحصائية على النحو التالي:

• نتيجة الفرض الإحصائي الأول للدراسة:

تهدف الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أثر فعالية الرقابة الداخلية بمكوناتها الفرعية على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله المعياري وطرق التقييم الداخلي، وذلك من خلال تشغيل نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة رقم (1) بفروعه، وهو ما أسفر عن النتائج المبينة بالجدول رقم (3-4) التالي:

جدول 3-4: نتائج اختبارات الفرض الإحصائي الأول للدراسة

Dependent Variable: SM																		
Variables	Panel A			Panel B			Panel C			Panel D			Panel E			Panel F		
	β Coef.	T	Sig.															
Cons.	0.86	3.45	0.00	0.81	3.27	0.00	0.85	3.39	0.00	0.86	3.40	0.00	0.79	3.10	0.00	0.69	2.70	0.01
<i>CtrEnv (IC1)</i>	0.05	1.75	0.08															
<i>RiskAssess (IC2)</i>				0.08	2.77	0.01												
<i>CtrAct (IC3)</i>							0.05	1.84	0.07									
<i>InfoCom (IC4)</i>										0.03	1.22	0.22						
<i>Monitor (IC5)</i>													0.06	2.23	0.03			
<i>TICQ</i>																0.13	3.11	0.00
CAP	-0.17	-0.48	0.63	-0.19	-0.53	0.60	-0.15	-0.42	0.68	-0.12	-0.34	0.73	-0.10	-0.29	0.77	-0.15	-0.44	0.66
TANG	-0.55	-1.58	0.12	-0.62	-1.78	0.08	-0.61	-1.73	0.08	-0.60	-1.72	0.09	-0.57	-1.64	0.10	-0.60	-1.75	0.08
Sector	0.01	1.03	0.30	0.01	1.17	0.24	0.01	1.07	0.29	0.01	1.09	0.28	0.01	1.21	0.23	0.02	1.26	0.21
N	288			288			288			288			288			288		
R2	15.7%			20.0%			16.0%			13.9%			17.6%			21.6%		
VIF(MAX)	1.006			1.007			1.005			1.008			1.009			1.009		
F. Value	2.787			2.960			2.874			2.389			2.264			3.461		
Model Sig.	0.012			0.020			0.017			0.023			0.022			0.009		
DW	1.951			2.897			1.910			1.930			1.953			1.936		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

تابع جدول 3-4: نتائج اختبارات الفرض الإحصائي الأول للدراسة

Dependent Variable: IRM																		
Variables	Panel A			Panel B			Panel C			Panel D			Panel E			Panel F		
	β Coef.	T	Sig.															
Cons.	6.99	4.89	0.00	6.96	4.85	0.00	7.03	4.89	0.00	7.25	4.98	0.00	6.16	4.28	0.00	6.15	4.19	0.00
<i>CtrEnv (IC1)</i>	0.29	1.88	0.06															
<i>RiskAssess (IC2)</i>				0.29	1.78	0.08												
<i>CtrAct (IC3)</i>							0.24	1.47	0.14									
<i>InfoCom (IC4)</i>										0.07	0.46	0.65						
<i>Monitor (IC5)</i>													0.53	3.42	0.00			
<i>TICQ</i>																0.70	2.85	0.00
CAP	-1.86	-0.91	0.36	-1.82	-0.89	0.37	-1.69	-0.83	0.41	-1.60	-0.78	0.44	-1.34	-0.67	0.51	-1.73	-0.85	0.39
TANG	-2.08	-1.04	0.30	-2.39	-1.20	0.23	-2.37	-1.19	0.24	-2.30	-1.15	0.25	-2.17	-1.10	0.27	-2.38	-1.20	0.23
Sector	0.01	0.14	0.89	0.01	0.22	0.83	0.01	0.16	0.87	0.01	0.15	0.88	0.03	0.42	0.68	0.02	0.34	0.73
N	288			288			288			288			288			288		
R2	13.7%			13.3%			11.9%			8.6%			21.5%			18.5%		
VIF(MAX)	1.006			1.007			1.005			1.008			1.009			1.007		
F. Value	3.356			4.265			4.012			4.521			4.418			4.506		
Model Sig.	0.044			0.028			0.024			0.022			0.009			0.022		
DW	1.888			1.848			1.852			1.855			1.939			1.893		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح لدى الباحثة من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (3-4) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج اذا ما تم مقارنتها بنظيرتها من الدراسات (موسي، 2023؛ عطية وعلي، 2024؛ Hu, et al., 2021). حيث أنها تبلغ 15.7%، 20%، 16%، 13.9%، 17.6%، 21.6% على التوالي في ظل التصنيف الائتماني من خلال المدخل المعياري كمتغير تابع لكل من بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة أو المتابعة، وإجمالي مؤشر الرقابة الداخلية، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (1) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في التصنيف الائتماني من خلال المدخل المعياري بنسبة 15.7%، 20%، 16%، 13.9%، 17.6%، 21.6% على التوالي، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات (موسي، 2023؛ COSO، 2022؛ Li, et al., 2022). 1992 كما يتضح للباحثة في القسم الثاني من النتائج الخاصة بطرق التقييم الداخلي كمتغير تابع ارتفاع القوة التفسيرية أيضاً اذا تم مقارنتها بالدراسات ذات الصلة حيث أنها تبلغ 13.7%، 13.3%، 11.9%، 8.6%، 21.5%، 18.5% على التوالي لكل من بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة أو المتابعة، وإجمالي مؤشر الرقابة الداخلية، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (1) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في التصنيف الائتماني من خلال طرق التقييم الداخلي بنسبة 13.7%، 13.3%، 11.9%، 8.6%، 21.5%، 18.5% على التوالي وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات (موسي، 2023؛ COSO، 1992؛ Li, et al., 2022). أما على مستوى قيمة F فيتضح أنها جميعاً معنوية سواء عند استخدام المدخل المعياري للتصنيف الائتماني أو طرق التقييم الداخلي حيث أنها تبلغ 2.787، 2.960، 2.874، 2.389، 2.264، 3.461 على التوالي للمدخل المعياري، وتبلغ 3.356، 4.265، 4.012، 4.521، 4.418، 4.506 على التوالي للتصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. كما تبين اقتراب جميع قيم اختبار Durbin Watson من القيمة (2) حيث أنها تبلغ 1.951، 1.897، 1.910، 1.930، 1.953، 1.936 على التوالي للتصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري، وتبلغ 1.888، 1.848، 1.852، 1.855، 1.939، 1.893 على التوالي للتصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي.

وعلى مستوى نتائج العمود الأول (Panel A) يتبين للباحثة عدم معنوية المتغير المستقل CtrEnv الخاص ببيئة الرقابة (المكون الأول من مؤشر الرقابة الداخلية) حيث أن $(\beta = 0.05; t = 1.75 < 2; P\text{-Value} = 0.08 > 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى بيئة الرقابة باعتبارها المكون الأول من مؤشر الرقابة الداخلية لن تؤثر تماماً على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري. وعند استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح عدم معنوية المتغير المستقل CtrEnv (IC1) الخاص ببيئة الرقابة (المكون الأول من مؤشر الرقابة الداخلية) حيث أن $(\beta = 0.29; t = 1.88 < 2; P\text{-Value} = 0.05 > 5\%)$

وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى بيئة الرقابة باعتبارها المكون الأول من مؤشر الرقابة الداخلية "لن يكون لها تأثير معنوي" مرة أخرى لتقليل الحدة هنا. على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الفرعي الأول على الشكل العدم التالي: لا يوجد تأثير معنوي لبيئة الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني.

وتشير نتائج العمود الثاني (Panel B) إلى معنوية المتغير المستقل RiskAssess (IC2) الخاص بتقييم المخاطر (المكون الثاني من مؤشر الرقابة الداخلية) حيث أن $(\beta = 0.08; t = 2.77 > 2; P\text{-Value} = 0.01 < 5\%)$ ، ويحمل إشارة موجبة استخدام تعبير يمكن تحسينه ليصبح "له تأثير إيجابي"، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى تقييم المخاطر باعتبارها المكون الثاني من مؤشر الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري. وعند استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح عدم معنوية المتغير المستقل RiskAssess (IC2) الخاص بتقييم المخاطر (المكون الثاني من مؤشر الرقابة الداخلية) حيث أن $(\beta = 0.29; t = 1.78 < 2; P\text{-Value} = 0.08 > 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى تقييم المخاطر باعتبارها المكون الثاني من مؤشر الرقابة الداخلية لن تؤثر تماماً على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الفرعي الثاني على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي معنوي لتقييم المخاطر على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري فقط.

وتوضح نتائج العمود الثالث (Panel C) عدم معنوية المتغير المستقل CtrAct (IC3) الخاص بأنشطة الرقابة (المكون الثالث من مؤشر الرقابة الداخلية) حيث أن $(\beta = 0.05; t = 1.84 < 2; P\text{-Value} = 0.07 > 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى أنشطة الرقابة باعتبارها المكون الثالث من مؤشر الرقابة الداخلية لن تؤثر تماماً على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري. وعند استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح عدم معنوية المتغير المستقل CtrAct (IC3) الخاص بأنشطة الرقابة (المكون الثالث من مؤشر الرقابة الداخلية) حيث أن $(\beta = 0.24; t = 1.47 < 2; P\text{-Value} = 0.14 > 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى أنشطة الرقابة باعتبارها المكون الثالث من مؤشر الرقابة الداخلية لن تؤثر تماماً على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، يمكن قبول الفرض الفرعي الثالث على الشكل العدم التالي: لا يوجد تأثير معنوي لأنشطة الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني.

وتبرهن نتائج العمود الرابع (Panel D) عدم معنوية المتغير المستقل InfoCom (IC4) الخاص بالمعلومات والاتصالات (المكون الرابع من مؤشر الرقابة الداخلية) حيث أن $(\beta = 0.03; t = 1.22 < 2; P\text{-Value} = 0.22 > 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى المعلومات والاتصالات باعتبارها المكون الرابع من مؤشر الرقابة الداخلية لن يكون لها تأثير معنوي" مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري. وعند

استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح عدم معنوية المتغير المستقل (IC4) InfoCom الخاص بالمعلومات والاتصالات (المكون الرابع من مؤشر الرقابة الداخلية) حيث أن $(\beta = 0.07; t = 0.46 < 2; P-Value = 0.65 > 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى المعلومات والاتصالات باعتبارها المكون الرابع من مؤشر الرقابة الداخلية لن تؤثر تماماً على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الفرعي الرابع على الشكل العدم التالي: لا يوجد تأثير معنوي للمعلومات والاتصالات على مستوى التصنيف الائتماني.

كما توضح نتائج العمود الخامس (Panel E) إلى معنوية المتغير المستقل (IC5) Monitor الخاص بالمتابعة (المكون الخامس من مؤشر الرقابة الداخلية) حيث أن $(\beta = 0.06; t = 2.23 > 2; P-Value = 0.03 < 5\%)$ ، ويحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى المتابعة باعتبارها المكون الخامس من مؤشر الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري. وعند استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح معنوية المتغير المستقل (IC5) Monitor الخاص بالمتابعة (المكون الخامس من مؤشر الرقابة الداخلية) حيث أن $(\beta = 0.53; t = 3.42 > 2; P-Value = 0.00 > 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى المتابعة باعتبارها المكون الخامس من مؤشر الرقابة الداخلية تؤدي إلى زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الفرعي الخامس على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي معنوي للمتابعة أو المراقبة على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله.

وأخيراً، على مستوى إجمالي المؤشر من الرقابة الداخلية بالعمود السادس (Panel F) يتضح معنوية المتغير المستقل TICQ الخاص بإجمالي مؤشر الرقابة الداخلية حيث أن $(\beta = 0.13; t = 3.11 > 2; P-Value = 0.01 < 5\%)$ ، ويحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى إجمالي مؤشر الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري. وعند استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح معنوية المتغير المستقل TICQ الخاص بإجمالي مؤشر الرقابة الداخلية حيث أن $(\beta = 0.70; t = 2.85 > 2; P-Value = 0.00 > 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى إجمالي مؤشر الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الفرعي السادس على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي معنوي لإجمالي مؤشر الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله.

وتأسيساً على نتائج النماذج الفرعية للفرض الإحصائي الأول للدراسة يمكن للباحثة قبول الفرض الإحصائي الرئيس الأول للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي معنوي لفاعلية الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله.

•نتيجة الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

تهدف الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أثر الأبعاد المالية بمكوناتها المختلفة على العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومستوى التصنيف الائتماني بمدخله المعياري وطرق التقييم الداخلي، وذلك من خلال تشغيل نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة رقم (3) بفروعه، وهو ما أسفر عن النتائج المبينة بالجدول رقم (3-6) التالي:

جدول 3-5: نتائج اختبارات الفرض الإحصائي الثاني للدراسة

Dependent Variable: SM																		
Variables	Panel A			Panel B			Panel C			Panel D			Panel E			Panel F		
	β Coef.	T	Sig.															
Cons.	0.58	2.47	0.01	0.97	3.79	0.00	0.91	3.71	0.00	0.67	2.74	0.01	0.63	2.54	0.01	0.84	3.54	0.00
<i>Cratio</i> \times <i>TICQ</i>	0.14	6.88	0.00															
<i>LEV</i> \times <i>TICQ</i>				-0.06	-0.62	0.54												
<i>LOSS</i> \times <i>TICQ</i>							-0.06	-2.43	0.02									
<i>MTB</i> \times <i>TICQ</i>										0.13	5.03	0.00						
<i>CFO</i> \times <i>TICQ</i>													0.15	4.97	0.00			
<i>ROA</i> \times <i>TICQ</i>																0.41	5.01	0.00
CAP	-0.16	-0.47	0.64	-0.14	-0.38	0.70	-0.08	-0.22	0.83	-0.17	-0.48	0.63	-0.10	-0.29	0.77	-0.12	-0.34	0.74
TANG	-0.69	-2.11	0.04	-0.56	-1.58	0.12	-0.52	-1.49	0.14	-0.63	-1.89	0.06	-0.65	-1.93	0.05	-0.55	-1.63	0.10
Sector	0.01	1.32	0.19	0.01	0.97	0.33	0.01	0.93	0.35	0.02	1.29	0.20	0.01	1.15	0.25	0.01	0.70	0.49
N	288			288			288			288			288			288		
R2	39.4%			12.4%			18.5%			30.8%			30.5%			30.7%		
VIF(MAX)	1.005			1.017			1.011			1.004			1.005			1.008		
F. Value	12.997			3.106			3.509			7.433			7.281			7.377		
Model Sig.	0.000			0.034			0.032			0.000			0.000			0.000		
DW	1.938			1.922			1.922			1.919			1.947			1.988		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

تابع جدول 3-5: نتائج اختبارات الفرض الإحصائي الثاني للدراسة

Dependent Variable: IRM																		
Variables	Panel A			Panel B			Panel C			Panel D			Panel E			Panel F		
	β Coef.	T	Sig.															
Cons.	5.52	4.06	0.00	7.91	5.42	0.00	7.33	5.18	0.00	5.92	4.24	0.00	5.61	4.00	0.00	7.06	5.06	0.00
<i>Cratio</i> × <i>TICQ</i>	0.74	6.39	0.00															
<i>LEV</i> × <i>TICQ</i>				-0.85	-1.45	0.15												
<i>LOSS</i> × <i>TICQ</i>							-0.26	-1.70	0.09									
<i>MTB</i> × <i>TICQ</i>										0.71	4.94	0.00						
<i>CFO</i> × <i>TICQ</i>													0.86	5.09	0.00			
<i>ROA</i> × <i>TICQ</i>																1.56	3.29	0.00
CAP	-1.74	-0.91	0.36	-1.64	-0.80	0.42	-1.39	-0.68	0.50	-1.79	-0.91	0.36	-1.41	-0.72	0.47	-1.55	-0.77	0.44
TANG	-2.82	-1.50	0.13	-1.94	-0.97	0.33	-2.01	-1.01	0.32	-2.57	-1.33	0.18	-2.67	-1.39	0.17	-2.14	-1.08	0.28
Sector	0.02	0.34	0.73	0.00	0.02	0.98	0.00	0.06	0.96	0.02	0.35	0.72	0.01	0.22	0.83	-0.01	-0.11	0.91
N	288			288			288			288			288			288		
R2	36.3%			11.8%			12.9%			29.2%			30.0%			20.8%		
VIF(MAX)	1.005			1.017			1.011			1.005			1.005			1.008		
F. Value	10.747			4.999			4.194			6.605			6.988			3.199		
Model Sig.	0.000			0.008			0.013			0.000			0.000			0.014		
DW	1.908			1.854			1.875			1.997			1.929			1.925		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وطبقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (3-5) يتضح لدى الباحثة الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج اذا ما تم مقارنتها بنظيرتها من الدراسات (Utomo et al., 2020) حيث أنها تبلغ 39.4%، 12.4%، 18.5%، 30.8%، 30.5%، 30.7% على التوالي في ظل التصنيف الائتماني من خلال المدخل المعياري كمتغير تابع والعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية وكلٍ من نسبة التداول، والرافعة المالية، ومؤشر الخسارة، ومؤشر القيمة السوقية، ومؤشر التدفقات النقدية، ومعدل العائد على الأصول، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (2) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في التصنيف الائتماني من خلال المدخل المعياري بنسبة 39.4%، 12.4%، 18.5%، 30.8%، 30.5%، 30.7% على التوالي، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات (Xu et al., ; Che et al., 2020 ; Averio,2022; Hardies, 2022 ; 2018 ; Simamora & Maffei et al., 2020). كما يتضح للباحثة في القسم الثاني من النتائج الخاصة بطرق التقييم الداخلي كمتغير تابع ارتفاع القوة التفسيرية حيث أنها تبلغ 36.3%، 11.8%، 12.9%، 29.2%، 30%، 20.8% على التوالي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية وكلٍ من نسبة التداول، والرافعة المالية، ومؤشر الخسارة، ومؤشر القيمة السوقية، ومؤشر التدفقات النقدية، ومعدل العائد على الأصول، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (2) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في التصنيف الائتماني من خلال طرق التقييم الداخلي بنسبة 36.3%، 11.8%، 12.9%، 29.2%، 30%، 20.8% على التوالي وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات (Simamora & Hendarjatno, 2019; Zarei et al.,2020; Maffei et ; Xu et al., 2018) ; Hardies, 2022 ; al., 2020 ; عطية وعلي، 2024)

أما على مستوى قيمة F فيتضح أنها جميعاً معنوية سواء عند استخدام المدخل المعياري للتصنيف الائتماني أو طرق التقييم الداخلي حيث أنها تبلغ 12.997، 3.106، 3.509، 7.433، 7.281، 7.377 على التوالي للمدخل المعياري، وتبلغ 10.747، 4.999، 4.194، 6.605، 6.988، 3.199 على التوالي للتصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. كما تبين اقتراب جميع قيم اختبار Durbin Watson من القيمة (2) حيث أنها تبلغ 1.938، 1.922، 1.922، 1.922، 1.919، 1.947، 1.988 على التوالي للتصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري، وتبلغ 1.908، 1.854، 1.875، 1.997، 1.929، 1.925 على التوالي للتصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي.

وعلى مستوى نتائج العمود الأول (Panel A) يتبين للباحثة معنوية المتغير المستقل $CRatio \times TICQ$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ونسبة التداول حيث أن $P < 0.05$ ، $t = 6.88 > 2$ ، $\beta = 0.14$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ونسبة التداول يدل على ارتفاع مستوى السيولة بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري.

وعند استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح معنوية المتغير المستقل $TICQ \times CRatio$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ونسبة التداول حيث أن $(\beta = 0.74; t = 6.39 > 2; P\text{-Value} = 0.00 < 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ونسبة التداول يدل على ارتفاع مستوى السيولة بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، يمكن قبول الفرض الفرعي الأول على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي طردي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ونسبة التداول على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله.

وتشير نتائج العمود الثاني (Panel B) إلى عدم معنوية المتغير المستقل $LEV \times TICQ$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية والرافعة المالية حيث أن $(\beta = -0.06; t = -0.62 < 2; P\text{-Value} = 0.54 > 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية والرافعة المالية لن يؤثر تماماً على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري نتيجة ارتفاع مخاطر الديون. وعند استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح عدم معنوية المتغير المستقل $LEV \times TICQ$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية والرافعة المالية حيث أن $(\beta = -0.85; t = -1.45 < 2; P\text{-Value} = 0.15 < 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية والرافعة المالية لن يؤثر تماماً على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي نتيجة ارتفاع مخاطر الديون. وبالتالي، يمكن قبول الفرض الفرعي الثاني على الشكل العدم التالي: لا يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية والرافعة المالية على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله.

وتوضح نتائج العمود الثالث (Panel C) معنوية المتغير المستقل $LOSS \times TICQ$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر الخسارة حيث أن $(\beta = -0.06; t = -2.43 > 2; P\text{-Value} = 0.02 < 5\%)$ ، ويحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر الخسارة يؤدي إلى انخفاض مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري نتيجة ارتفاع مخاطر الخسائر المحتملة. وعند استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح عدم معنوية المتغير المستقل $LOSS \times TICQ$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر الخسارة حيث أن $(\beta = -0.26; t = -1.70 < 2; P\text{-Value} = 0.09 > 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر الخسارة لن يؤثر تماماً على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، يمكن قبول الفرض الفرعي الثالث على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر الخسارة على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري.

وتبرهن نتائج العمود الرابع (Panel D) معنوية المتغير المستقل $MTB \times TICQ$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر القيمة السوقية حيث أن $(\beta = 0.13; t = 5.03 > 2; P\text{-Value} = 0.00 < 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر القيمة السوقية يدل على ارتفاع مستوى الاستثمار بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري. وعند استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح معنوية المتغير المستقل $MTB \times TICQ$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر القيمة السوقية حيث أن $(\beta = 0.71; t = 4.94 > 2; P\text{-Value} = 0.00 < 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر القيمة السوقية يدل على ارتفاع مستوى الاستثمار بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، يمكن قبول الفرض الفرعي الرابع على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي طردي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر القيمة السوقية على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله.

كما توضح نتائج العمود الخامس (Panel E) معنوية المتغير المستقل $CFO \times TICQ$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر التدفقات النقدية حيث أن $(\beta = 0.15; t = 4.97 > 2; P\text{-Value} = 0.00 < 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر التدفقات النقدية يدل على ارتفاع مستوى السيولة بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري. وعند استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح معنوية المتغير المستقل $CFO \times TICQ$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر التدفقات النقدية حيث أن $(\beta = 0.86; t = 5.09 > 2; P\text{-Value} = 0.00 < 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر التدفقات النقدية يدل على ارتفاع مستوى السيولة بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق

التقييم الداخلي. وبالتالي، يمكن قبول الفرض الفرعي على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي طردي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر التدفقات النقدية على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله.

وأخيراً، على مستوى معدل العائد على الأصول بالعمود السادس (Panel F) يتضح معنوية المتغير المستقل $ROA \times TICQ$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومعدل العائد على الأصول حيث أن $(\beta = 0.41; t = 5.01 > 2; P\text{-Value} = 0.00 < 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر العائد على الأصول يدل على ارتفاع مستوى الربحية بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري. وعند استخدام طرق التقييم الداخلي للتصنيف الائتماني يتضح معنوية المتغير المستقل $ROA \times TICQ$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومعدل العائد على الأصول حيث أن $(\beta = 1.56; t = 3.29 > 2; P\text{-Value} = 0.00 < 5\%)$ ، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر العائد على الأصول يدل على ارتفاع مستوى الربحية بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، يمكن قبول الفرض الفرعي السادس على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي طردي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر العائد على الأصول على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله.

وتأسيساً على نتائج النماذج الفرعية للفرض الإحصائي الثاني للدراسة يمكن قبول الفرض الإحصائي الرئيس الثاني للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي معنوي للأبعاد المالية على العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومستوى التصنيف الائتماني بمدخله.

القسم الخامس

النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

أولاً: النتائج :

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الأبعاد المالية في تعديل العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومستوى التصنيف الائتماني للشركات، وذلك من خلال التطبيق على عينة من الشركات المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

1- نتائج اختبار الفرض الرئيس الأول:

تم تقسيم الفرض الإحصائي الأول الخاص بتحليل أثر فعالية الرقابة الداخلية بمكوناتها الفرعية على مستوى التصنيف الائتماني الي عده فروض فرعية ،حيث توصلت نتيجة اختبار الفرض الفرعي الاول-إلى ارتفاع مستوى بيئة الرقابة باعتبارها المكون الأول من مؤشر الرقابة. وبالتالي قبول الفرض الفرعي الأول على الشكل التالي: لا يوجد تأثير معنوي لبيئة الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني. وبالنسبة لنتيجة الفرض الفرعي الثاني تبين ارتفاع مستوى تقييم المخاطر باعتبارها المكون الثاني من مؤشر الرقابة الداخلية. وبالتالي قبول الفرض الفرعي الثاني على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي معنوي لتقييم المخاطر على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري فقط.، وكانت نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثالث ارتفاع مستوى أنشطة الرقابة باعتبارها المكون الثالث من مؤشر الرقابة الداخلية وبالتالي، يمكن قبول الفرض الفرعي الثالث على الشكل العدم التالي: لا يوجد تأثير معنوي لأنشطة الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني، وبالنسبة لنتيجة اختبار الفرض الفرعي الرابع تبين ارتفاع مستوى المعلومات والاتصالات باعتبارها المكون الرابع من مؤشر الرقابة الداخلية. وبالتالي قبول الفرض الفرعي الرابع على الشكل العدم التالي: لا يوجد تأثير معنوي للمعلومات والاتصالات على مستوى التصنيف الائتماني. وباختبار الفرض الفرعي الخامس تبين ارتفاع مستوى المتابعة باعتبارها المكون الخامس من مؤشر الرقابة الداخلية تؤدي إلى زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي قبول الفرض الفرعي الخامس على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي معنوي للمتابعة أو المراقبة على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله. وباختبار فرض الفرعي السادس تبين أن ارتفاع مستوى إجمالي مؤشر الرقابة الداخلية ادي إلى زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي قبول الفرض الفرعي السادس على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي معنوي لإجمالي مؤشر الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله. وتأسيساً على نتائج النماذج الفرعية للفرض الإحصائي الأول للدراسة يتم قبول الفرض الإحصائي الرئيس الأول للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي معنوي لفاعلية الرقابة الداخلية على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله.

2- نتائج اختبار الفرض الرئيس الثاني:

تم تقسيم الفرض الإحصائي الثاني الخاص بتحليل أثر الأبعاد المالية بمكوناتها المختلفة على العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومستوى التصنيف الائتماني الي عدة فروض فرعية، حيث كانت نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ونسبة التداول مما يدل على ارتفاع مستوى السيولة بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، قبول الفرض الفرعي الأول على ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية والرافعة المالية لن يؤثر تماماً على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي نتيجة ارتفاع مخاطر الديون. وبالتالي، قبول الفرض الفرعي الثاني على الشكل العدم التالي: لا يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية والرافعة المالية على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله. وبالنسبة لاختبار نتيجة الفرض الفرعي الثالث تبين ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر الخسارة لن يؤثر تماماً على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، قبول الفرض الفرعي الثالث على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر الخسارة على مستوى التصنيف الائتماني باستخدام المدخل المعياري. وباختبار نتيجة الفرض الفرعي الرابع تبين ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر القيمة السوقية مما يدل على ارتفاع مستوى الاستثمار بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي، قبول الفرض الفرعي الرابع على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي طردي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر القيمة السوقية على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله، وبالنسبة لنتيجة اختبار الفرض الفرعي الخامس تبين ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر التدفقات النقدية يدل على ارتفاع مستوى السيولة بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي قبول الفرض الفرعي الخامس على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي طردي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر التدفقات النقدية على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله. وأخيراً كانت نتيجة اختبار الفرض الفرعي السادس ارتفاع في مستوى العلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر العائد على الأصول يدل على ارتفاع مستوى الربحية بما يسهم في زيادة مستوى التصنيف الائتماني باستخدام طرق التقييم الداخلي. وبالتالي قبول الفرض الفرعي السادس على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي طردي للعلاقة التفاعلية بين فعالية الرقابة الداخلية ومؤشر العائد على الأصول على مستوى التصنيف الائتماني بمدخله. وتأسيساً على نتائج النماذج الفرعية للفرض الإحصائي

الثاني للدراسة يمكن للباحثة قبول الفرض الإحصائي الرئيس الثاني للدراسة على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير طردي معنوي للأبعاد المالية على العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومستوى التصنيف الائتماني بمدخله**

ثانيا: التوصيات

ضرورة تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات لكي تتلاءم مع أهداف وسياسات المنشأة، وأيضا تبني إرشادات وتوجيهات لتصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية بفاعلية في بيئة الأعمال المصرية بما يتناسب مع إمكانيات وظروف كل منشأة، والأحوال البيئية المحيطة بها. وأيضا رفع كفاءة المراجع الداخلي في ضوء المستجدات التكنولوجية الخاصة بأمن نظم المعلومات المحاسبية ومعرفة مسار المراجعة. الي جانب تطوير التأهيل العلمي والمهني لمراقبي الحسابات، من خلال عقد الندوات، والدورات التدريبية، مع ضرورة تعزيز الاستقلال الحقيقي لإدارة المراجعة الداخلية والعمل على عقد دورات لموظفي قسم الائتمان لتفهم وإدراك دور وأهمية المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار الائتماني الصائب

ثالثا : التوجهات البحثية المستقبلية:

- 1- أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على العلاقة بين آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات وقيمة الشركة.
- 2- أثر هيكل الرقابة الداخلية على مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- 3- أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية في ظل آليات التحول الرقمي في ظل الدور المعدل للخصائص التشغيلية للشركة.
- 4- اثر هيكل الرقابة الداخلية علي العلاقة بين ممارسات ادارة الارياح وكفاءة الاستثمار.
- 5- اثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات علي هيكل الرقابة الداخلية في ظل الدور المعدل هيكل الملكية.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- أبو العز، إنجي عادل سلامة نبيل فهمي و متولي، مروى أحمد محسن. (2022) مدخل مقترح لتدنية التأثيرات السلبيه لممارسات إدارة الأرباح على التصنيف الائتماني . مجلة البحوث المالية والتجارية، 175 - 196
- أبو العلا محمد عبد العزيز. (2021). أثر جودة المراجعة علي العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 5(3)، 1-72.
- أبو العلا، أسامة مجدى فؤاد. (2022). استخدام جودة هيكل الرقابة الداخلية في تفسير العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، 3(1)، 201-261.
- حسن، إيمان عبد الفتاح. (2020). دراسة تحليلية لأثر نظام الرقابة الداخلية لعميل المراجعة على أتعاب المراجع الخارجي المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 44(1)، 1-61.
- حسين، محمود محمد عبد الرحيم. (2020). " الدور التأثيرى لحوكمة تكنولوجيا المعلومات كمتغير وسيط فى العلاقة بين المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة والحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة ميدانية."، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية ، كلية التجارة، جامعة بنها.
- رزق، محمود عبد الفتاح إبراهيم، احمد، منه الله محمد. (2021). "الرقابة الداخلية والعوامل المؤثرة في فعاليتها"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها، العدد الثاني، ص 77-101.
- رميلي، سناء محمد رزق. (2020). أثر إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وتوكيد مراقب الحسابات عليه على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تجريبية مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، 4(1)، 163-246.

السيد، داليا عادل عباس؛ شوريه، ساره مصطفى محمد.(2022). دور التقارير المالية في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦) في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بمؤشر NILEX. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، ٣ (١)، ٣٧٧-٤١٠.

حسن احمد احمد سيدة.(2024). تحليل العلاقة بين جودة الأرباح و دورة حياة الشركة و انعكاسها على ربحية السهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، جامعة بورسعيد ، كلية التجارة مجلة العلوم لمحاسبية والتجارية، 24(4)، 260-318.

شاهين، عبد الحميد احمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران احمد.(2019). القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار 9: IFRS دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 4(2)، 109-156.

عبد الرحيم ، محمود محمد .(2021). " أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية " ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ،كلية التجارة، جامعة المنوفية، 43(4)، 123-206.

عبد الله، هدى محمد.(2024). " دراسة تطبيقية لقياس العلاقة بين كفاءة الرقابة الداخلية الإفصاح عن ابتكارات الشركات: الدور المعدل لامور الجوهرية للمراجعة "، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية الإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 16(2)، 691-739.

عزام، محسن عبيد عبد الغفار ، عوض، سالم سامح سالم. (٢٠٢٤). " دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية: دراسة ميدانية بالبيئة الكويتية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (3)، ١٦٣٠ - ١٦٥٥.

عزام، محسن عبيد عبدالغفار يونس؛ البحيري، مروة أحمد عبدالرحمن؛ جاهين، أحمد عمر أحمد. (2023). دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في فحص أسس تقييم الجدارة الائتمانية لمحفظه القروض المصرفية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 15(2)، 1-22.

عطية، سارة حمدي؛ علي، عبد الوهاب نصر. (2024). أثر جودة المعلومات المحاسبية على قياس التصنيف الائتماني للشركات: الدور المعدل لمعدل التضخم- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 16(3)، 205 - 263.

محمد، منى مغربي؛ عقيلي رانيا علي؛ عبد المتعال، ضحى أحمد يوسف. (2024). "مدخل مقترح لتطوير أساليب الرقابة الداخلية للحد من مخاطر التجارة الإلكترونية: دراسة اختبارية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 16(3)، 1223 - 1244.

موسى، بوسي محدي حسن. (2023). العلاقة بين فاعلية هيكل الرقابة الداخلية وقابلية القوائم المالية للمقارنة للسقارنة في ظل الأثر المعدل لخصائص مجلس الإدارة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 7(1)، 321-386.

هاشم، فتحي محمد. (2020). الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف المشروعات"، المجلة المصرية للعلوم التجارية، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2(5)، 21-25.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

References

- Almasria, N., Airout, R. M., Samara, A. I., Saadat, M., & Jrairah, T. S. (2021). The role of accounting information systems in enhancing the quality of external audit procedures. *Journal of Management Information and Decision Sciences*, 24(7), 1-23.
- Al-Mohammed, Younis Ahmed, (2020), "The Role of Digitalization in Developing Internal Audit Practices in an IT Environment", 2nd Annual International Conference on Information and Sciences (AiCIS), p230-236
- Bae, G. S., Choi, S. U., Lamoreaux, P. T., & Lee, J. E. (2021). Auditors' fee premiums and low-quality internal controls. *Contemporary Accounting Research*, 38(1), 586-620.
- Basu, R., & Naughton, J. P. (2020). The real effects of financial statement recognition: Evidence from corporate credit ratings. *Management Science*, 66(4), 1672-1691.
- Berisha, V., Morina, F., Hetemi, A., & Zeqaj, B. (2023). The role of Internal Audit in Credit Risk Management in commercial banks. *Economic Alternatives*, 29(1), 115-130.
- Bhattacharya, S., & Sharma, D. (2019). Do environment, social and governance performance impact credit ratings: a study from India. *International Journal of Ethics and Systems*, 35(3), 466-484.
- Bradford, W., Chen, C., & Zhao, Y. (2019). The effect of corporate governance on credit ratings: evidence from China's bond market. *Journal of international financial management & accounting*, 30(2), 113-144.
- Breger, D., Edmonds, M., & Ortegren, M. (2020). Internal audit standard compliance, potentially competing duties, and external auditors' reliance decision. *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 31(1), 112-124.
- Chae, S. J., Nakano, M., & Fujitani, R. (2020). Financial reporting opacity, audit quality and crash risk: Evidence from Japan. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(1), 9-17.
- Chen, H., Yang, D., Zhang, X., & Zhou, N. (2020). The moderating role of internal control in tax avoidance: Evidence from a COSO-based internal control index in China. *The Journal of the American Taxation Association*, 42(1), 23-55.
- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (1992). Internal control integrated framework. New York: AICPA. available at: <https://www.coso.org> –

- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2013). Internal Control—Integrated Framework. available at: <https://www.coso.org>.
- Corporates. Available at: <https://www.moody's.com/research/ratings/methods>
- Gontara, H., Khelil, I., & Khlif, H. (2023). The association between internal control quality and audit report lag in the French setting: The moderating effect of family directors. *Journal of Family Business Management*, 13(2), 261-271.
- Hope, O. K., & Lu, H. (2020). Economic consequences of corporate governance disclosure: Evidence from the 2006 SEC regulation on related-party transactions. *The Accounting Review*, 95(4), 263-290.
- Janardhanan, A. K., & Uma, V. R. (2020). The role of internal control and firm-specific characteristics on firm value: Evidence from Indian financial services sector. *Indian Journal of Finance and Banking*, 4(1), 117-133.
- Jihadi, M., Vilantika, E., Hashemi, S. M., Arifin, Z., Bachtiar, Y., & Sholichah, F. (2021). The effect of liquidity, leverage, and profitability on firm value: Empirical evidence from Indonesia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(3), 423-431.
- Khomenko, I., Sadchykova, I., & Krasnianska, Y. (2019). Current approaches to the analysis of the borrowers' creditworthiness: Ukrainian and World experience. *Economics Ecology Socium*, 3(1), 48-55.
- Liu, N. (2019, May). Impact of disclosure of internal control defects on stock price information rate based on the mallatcopula hybrid algorithm. In 2019 2nd International Conference on Artificial Intelligence and Big Data (ICAIBD) (pp. 202-207). IEEE
- Liu, N. (2019, May). Impact of Disclosure of Internal Control Defects on Stock Price Information Rate Based on The Mallat-Copula Hybrid Algorithm. In 2019 2nd International Conference on Artificial Intelligence and Big Data (ICAIBD) (pp. 202-207). IEEE.
- Lobo, G., Wang, C., Yu, X., & Zhao, Y. (2020). Material weakness in internal controls and stock price crash risk. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 35(1), 106-138.
- Mishra, D. 2020. Role of Credit Ratings in Capital Markets. **Working Paper** Available at: <https://groww.in/blog/role-of-credit-ratings-in-capital-markets>
- Mock, T. (2012) ,"Standard & Poor's Corporate Ratings Definition, Process, Methodology and Performance".Standard&Poor's.PP.7.for more information, refer to, www.understandingratings.com

- Moody's Investors Service. 2010. Moody's Approach to Global Standard Adjustments in the Analysis of the Financial Statements for Non-Financial Corporations. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers-.cfm?abstract_id=1831433
- Moody's Investors Service. 2020. List of Outdated Credit Rating Methodologies
- Phornlaphatrachakorn, K. (2019). Internal control quality, accounting information usefulness, regulation compliance, and decision-making success: Evidence from canned and processed foods businesses in Thailand. *International Journal of Business*, 24(2), 198-215.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2004). Auditing standard no. "An audit of internal control over financial reporting Performed in Conjunction with an audit of financial statements" PCAOB Release No. 2004-001, March.
- Srimindarti, C., Suwarti, T., Oktaviani, R. M., & Fajar, J. A. (2019, July). Determinants of Going Concern Audit Opinion. In *International Conference on Banking, Accounting, Management, and Economics (ICOBAME 2018)* (pp. 96-99). Atlantis Press.
- Standard and poor's Global Ratings (S&P). 2013. General Criteria: Methodology: Industry Risk. Available at: <https://www.spglobal.com-/marketintelligence-/en>
- Standard and poor's Global Ratings (S&P). 2014. ARCHIVE | Criteria | Governments [dpoors.com/en](https://www.standardandpoors.com/en) Sovereigns: Sovereign Rating Methodology. Available at: <https://www.standardandpoors.com>
- Standard and poor's Global Ratings (S&P). 2017. Research Update: Egypt Outlook Revised to Positive on Rising Reserves And Strengthening Economic Growth; 'B- \B' Ratings Affirmed. Available at: <https://www-standardandpoors.com>
- Standard and poor's Global Ratings (S&P). 2018. Criteria | Corporates | General: Corporate Methodology. Available at: <https://www.standardandpoors.com>
- Standard and poor's Global Ratings (S&P). 2019. A Credit Rating Is an Informed opinion. Available at: <https://www.standardandpoors.com>.
- Standard and poor's Global Ratings (S&P). 2020. Criteria | Corporates | General: Corporate Methodology. Available at: <https://www-standardandpoors.com> Stata Press. Stata Power and Sample Size Reference Manual Release 13. Available at: <https://www.stata.com/manuals13/pss.pdf>
- Wang, F., Hu, J., (2020), "Internal Control Effectiveness and Stock Price Crash Risk: Evidence from China", *American Journal of Theoretical and Applied Business*, 6(4): 66-71

- Wasiuzzaman, S., Nurdin, N., Abdullah, A. H., & Vinayan, G. (2020). Creditworthiness and access to finance: a study of SMEs in the Malaysian manufacturing industry. *Management Research Review*, 43(3), 293-310.
- Xue, C., & Ying, Y. (2020). Financial quality, internal control and stock price crash risk. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 27(3), 1-21.
- Zarei, H., Yazdifar, H., Dahmarde Ghaleno, M., & Azhmaneh, R. (2020). Predicting auditors' opinions using financial ratios and non-financial metrics: evidence from Iran. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 10(3), 425-44.